

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر

القاهرة - قصر القبة في ٢٨ يناير ١٩٦٨

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، زكريا محى الدين..
نائب الرئيس، حسين الشافعى.. نائب الرئيس ووزير
الأوقاف والشئون الاجتماعية وشئون الأزهر، على
صبى.. نائب الرئيس ووزير مقيم لمنطقة القناة،
صدقى سليمان.. نائب الرئيس، الدكتور محمود
فوزى.. مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية،
كمال رفعت.. وزير العمل، عبد المنعم القيسونى..
وزير التخطيط، عبد المحسن أبو النور.. للإدارة
المحلية، محمود يونس.. للنقل والبتترول والثروة
المعدنية، ثروت عكاشة.. للثقافة، سيد مرعى..
للزراعة والاصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى،
حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية،
عبد العزيز السيد.. للتربية والتعليم، محمد النبوى
المهندس.. للصحة، عبد الوهاب البشرى.. للحربية
والانتاج الحربى، محمد طلعت خيرى.. للشباب،
لييب شقير.. للتعليم العالى، محمود رياض..
للخارجية، نزيه ضيف.. للخزانة، شعراوى جمعة..
لداخلىة، عصام حسونة.. للعدل، عبد الخالق
الشناوى.. للرى، نور الدين قره.. للتموين والتجارة
الداخلىة، أمين هويدى.. للدولة، توفيق البكرى..
للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، هنرى
أبادير.. للمواصلات، أمين شاكى.. للسياحة، عزيز
أحمد يس.. للإسكان والمرافق، عزيز صدقى..
للصناعة، الفريق أول محمد فوزى.. للحربية.

المحتويات

الصفحة

الموضوع

- ١- عبد المنعم القيسونى.. الأوضاع الاقتصادية منذ ١٩٥٢؛ معدل التنمية فى الخطة الخمسية الأولى، ومشكلتى التضخم الداخلى والعجز فى الميزان الحسابى. زيادة مصروفات القوات المسلحة واليمن، المديونية الداخلىة والخارجية، الاستثمارات التى تساهم فى زيادة الانتاج والدخل، المدخرات أقل من الاستثمارات ١
إجراءات يوليو ١٩٦٧.. أدت الى زيادة المبالغ التى تساهم فى زيادة المدخرات، ولكن الجزء الأكبر حول لتمويل المجهود الحربى ٩
الميزان الحسابى يتطلب عناية خاصة؛ تقليل الواردات وزيادة الصادرات، تشجيع الاستثمار العربى والأجنبى، إعادة جدولة الديون الخارجية، تطوير الإدارة ١٠
- ٢- عبد الناصر.. نزول الدخل القومى الى ١,٥٪، بينما فى الخطة الخمسية الأولى كان ٦,٥٪! لذلك يجب زيادة الانتاج، وهذا يستدعى أخذ قروض مما يتعب النظام. ١٤
قطع المعونة الأمريكية سبب لنا خلافا فى الميزان الحسابى بالعجز. ١٦
زيادة الأجور والتعيينات الجديدة والعلوات لا يمكن أن تستمر، ولكن ثور هنا مشكلة تعيين خريجي الجامعات والمدارس ١٦

سرى للغاية

الصفحة	الموضوع
١٨	مقترحات نزيه ضيف لحل المشاكل الاقتصادية المثارة، ثم مناقشة..
٢٦	٣- عصام حسونة.. قانون الكسب غير المشروع موجود ولكن عاجز! مناقشات..
٣٤	٤- عبد الناصر.. قانون الطوارئ رادع، فهل يستمر؟
٣٥	عصام حسونة.. يستمر القانون ١١٩ بعد التعديل الى أن تزول آثار العدوان
٣٦	الفريق فوزى.. يطلب استمرار تطبيق القانون ١١٩ فى منطقة القناة
٣٦	٥- حسين الشافعى.. الجمع بين المرتب والمعاش
٣٩ - ٤٠	٦- نزيه ضيف.. الإجراءات التأديبية فى الجمارك

قرارات مجلس الوزراء

فى ١٩٦٨/١/٢٨

- إقرار قانون الكسب غير المشروع بعد إنتهاء صياغته ومناقشة مواده المختلفة، وتقرر إحالة المشروع الى مجلس الأمة تمهيدا لاتخاذ إجراءات إصداره وتنفيذه على الفور.
- إيقاف العمل بالقانون ٨٤ لسنة ١٩٥٣، الخاص بتحويل الشرطة العسكرية صفة الضبطية القضائية بالنسبة للمدنيين؛ تحقيقا لنفس الهدف الذى من أجله أوقف العمل بقانون الأحكام العسكرية بالنسبة للمدنيين.
- استعراض تقرير شامل عن الوضع الاقتصادى بكل امكانياته واحتمالاته، والذى تضمن دراسة لمعدلات التنمية فى السنوات الماضية على ضوء النتائج التى حققتها الخطة، والمشاكل التى واجهت تنفيذها، ووضع الحلول المناسبة لها للمرحلة القادمة.
- بحث التطورات السياسية العامة خلال الفترة التى لم ينعقد فيها المجلس، والتى كانت الاجتماعات تعقد خلالها فى إطار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى.
- الموافقة على القواعد التى وضعتها اللجنة التشريعية بالنسبة للجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر

القاهرة - قصر القبة في ٢٨ يناير ١٩٦٨

عبد الناصر: هو الحقيقة أنا انشغلت في الاجتماعات اللي حصلت في الاتحاد الاشتراكي، وكان السبب من أجل هذه الاجتماعات هو إن احنا نعرف موقفنا فين بالنسبة للأوضاع الاقتصادية اللي احنا موجودين فيها؛ لأن الصورة كانت متناقضة وتايهة وكان الواحد عايز يصل الى الحقيقة.

والنقطة الثانية: كنا أيضا عايزين نعرف إذا كان حصلت أخطاء في الفترة في الخطة الأولى، فليه حصلت؟ وإذا كنا عايزين نعرف إيه معدل التنمية اللي حصل في الخطة الثانية.. السنة اللي فاتت واللى قبلها.

والحقيقة الوضع ده كان يحتاج الى مناقشات طويلة في اجتماعات ضيقة بيحضرها الناس اللي بيشتغلوا في هذه الأمور أو الناس اللي عاصروا هذه المواضيع في الفترة اللي فاتت.

تقريبا وصلنا الى صورة والدكتور القيسوني هيعرض عليكم ملخص الكلام اللي حصل في هذه الجلسات.

القيسونى: هو السيد الرئيس كان أشار بدراسة الوضع الاقتصادي بجميع تفاصيله، وعرض نتيجة الدراسة التفصيلية على اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، وقد تبين من الدراسة باختصار الآتى:

أولاً: إن منذ سنة ٥٢ - وبصفة خاصة منذ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى في سنة ٥٩ - زاد الإنتاج وزاد الدخل القومى زيادة كبيرة قل أن تتحقق لدولة نامية أخرى؛ فالإنتاج المحقق مثلاً ارتفع من سنة ٥٩-٦٠ - اللي هي سنة الأساس للخطة الخمسية الأولى - من ٢٥٠٠ مليون جنيه لـ ٤١٠٠ في السنة السابعة.. ده الإنتاج أو الدخل في مجموعه.

بعض القطاعات حققت زيادات كبيرة.. زيادات بارزة يعنى مثلاً..

الصناعة: فالدخل فيها ارتفع من ٢٥٦ مليون الى ٤٦٠ مليون جنيه بزيادة حوالى ٢٠٠ مليون جنيه في الدخل المتولد من الصناعة في ٧ سنين.

النقل والمواصلات: بصفة خاصة بسبب قناة السويس يعنى ازداد من ٩٢ الى

حوالى ٢٠١ مليون جنيه.. يعنى أكثر من ١٠٠ مليون جنيه.

سرى للغاية

الأرقام دي هي يعنى يمكن معروضة على حضراتكم فى تقارير متابعة الخطط الثانوية، ولكن اللي يجدر ذكره فى هذا الصدد باختصار..

إن معدل التنمية فى الخطة الخمسية الأولى، كان خلال الخمس سنين حوالى ٣٧ مليون جنيه بزيادة بلغت فى المتوسط حوالى بمعدل مركب ٦,٥٪ أو معدل متوسط ٧,٥٪، وفى سنة ٦٦/٦٥ و ٦٧/٦٦، قلت نسبة الزيادة بعض الشئ فبلغت فى السنتين معا حوالى ٥ مليون جنيه، وكان سبب رئيسى من أسباب النقص هو النقص فى الإنتاج الزراعى بسبب ما أصاب المحصول الزراعى فى السنة الأخيرة من الآفات. فى نفس الوقت الذى زاد فيه الإنتاج وزاد فيه الدخل القومى، زادت الخدمات زيادة كبيرة..

فارتفعت نسبة التعليم الإلزامى مثلا من سنة ٥٢ لسنة ٦٧ بنسبة كبيرة، رغم الزيادة الكبيرة فى السكان اللي كانت تلقى علينا عبء كبير؛ لمجرد المحافظة على نفس نسبة التعليم. المستشفيات زادت، الإسكان زاد، القوات المسلحة زادت؛ كل هذه الاعتمادات زادت زيادات كبيرة خلال السنين الأخيرة.

يعنى يكفى ذكر رقمين فقط للتدليل على الزيادة الكبيرة التى حصلت للدخل: وهو إن الدخل ابتدئا فيه سنة ٥٢ كان حوالى ٨٥٠ مليون جنيه، الدخل فى الوقت الحالى يصل الى مايزيد عن ٢١٠٠ مليون جنيه أو ٢٠٥٠ مليون جنيه سنة ٦٦-٦٧.

هذا النجاح الكبير الذى تحقق فى الإنتاج وفى الدخل بفضل العمل المستمر الذى ساهمت فيه جميع القطاعات وجميع الوزارات، قد شابه بعض الظلال أهمها مايلي..

أولا: لأن الاستهلاك النهائى - الاستهلاك النهائى نقصد به الاستهلاك العائلى والاستهلاك الجماعى والاستهلاك الحكومى - قد زاد زيادة كبيرة استوعبت كل الزيادة فى الدخل، ولم تترك مجالا لزيادة المدخرات بما يتمشى مع الوضع المطلوب عند زيادة الاستثمار. يعنى الاستثمار عندنا زاد من حوالى ١٢ - ١٣٪ قبل الخطة الى ٢٠٪، ولكن المدخرات فضلت على حالها حوالى ١٢ أو ١٣٪ من الدخل القومى أو من الناتج الإجمالى المحلى.

من الأمثلة على زيادة الاستهلاك فى الخطة الأولى..

إنه فى الوقت الذى زاد فيه الدخل والإنتاج لـ ٣٧٪، فإن إجمالى الانفاق فى الباب الأول فى الميزانية العامة والميزانيات الملحقة، ارتفع من ١١١ مليون جنيه الى ٢٠٥ مليون جنيه بحوالى ٨٤٪ ده فى الخطة الأولى.

سرى للغاية

المسحوبات الفعلية للقوات المسلحة، ارتفعت من ٦٨ مليون جنيه الى ٢١٠ مليون جنيه فى سنة ٦٤-٦٥.. بزيادة ٢١٠٪.

المنصرف الفعلى على خط تكاليف المعيشة.. المحافظه على أسعار الخبز بصفة خاصة، ارتفع من ٩ مليون جنيه الى ٥١ مليون جنيه. القروض الممنوحة للمزارعين، زادت من ٣٠ مليون جنيه الى ٩٧ مليون جنيه. كل هذه العوامل ساهمت فى زيادة الدخل المتاح للاستهلاك وأدت الى هذه الزيادة الكبيرة فى الاستهلاك الفردى والجماعى.

النقطة الثانية: هى إن الإنتاج والدخل برغم الزيادة الكبيرة التى أشرت اليها، لم يحققا خصوصا فى القطاعات السلعية النتائج التى كانت مستهدفة فى الخطة الأولى، رغم أن زيادة الإنتاج الصناعى بلغت حوالى ٥٠٪ من سنة الأساس، إلا أن هذه الزيادة كانت أقل من الزيادة المستهدفة بحوالى ١٣٪؛ ده طبعا أدى الى شئ من الخلل بين العرض والطلب.

وبعدين نقطة تالته: إن الكفاية الإنتاجية فى معظم القطاعات لم تحقق زيادة تذكر، بل إنها فى بعض القطاعات سجلت نقصا وخصوصا فى قطاع التشييد.. قطاع التشييد يعنى على حسب البيانات المتاحة، انخفضت إنتاجية العامل فى الخطة الخمسية الأولى من ١٠٠ الى ٦٦ وذلك لعدة أسباب..

العبء الكبير الذى القى فجأة على قطاع التشييد بسبب التوسع فى التشييد؛ لأن ٥٠٪ من الاستثمارات تقريبا فى قطاع البناء والتشييد.. السد العالى والمساكن والمصانع المختلفة، وبسبب دخول عناصر جديدة على العاملين فى قطاع التشييد من العمال غير المهرة؛ مما أدى الى انخفاض إنتاجية العامل فى قطاع التشييد.

ترتب على هذه التطورات أن ظهرت مشكلتين على جانب كبير من الأهمية هما: التضخم الداخلى والعجز فى الميزان الحسابى..

التضخم الداخلى: كان من أهم مظاهره اعتماد الحكومة على الجهاز المصرفى، خلال السنوات الأخيرة الحكومة كانت بتقترض من الجهاز المصرفى لتمويل العجز فى الميزانية أو لتمويل الاستثمارات المختلفة. كان هذا الاعتماد على الجهاز المصرفى محدودا فى بداية الأمر - يعنى فى سنة ٦١ مثلا كان ٢٧ مليون جنيه - ولكنه ارتفع فى السنوات التالية من الخطة الخمسية الأولى حتى بلغ فى سنة ٦٤.. ١٩١ مليون جنيه، ثم أخذ ينخفض بعد ذلك فبلغ ١١٥ ثم ٧١ مليون جنيه فى سنة ٦٦-٦٧.

سرى للغاية

ولكن نتيجة للعجز التراكمى أو لاعتماد الحكومة على الجهاز المصرفى لسد العجز فى ميزانية الخدمات أو لمواجهة الزيادة فى الاستثمارات، أن ارتفعت مديونية الحكومة للجهاز المصرفى خلال هذه الفترة - فترة السبع سنين - لـ ٨٧٣ مليون جنيه.. من ٢٠٢ الى ٨٧٣ مليون جنيه!

صحب ذلك بطبيعة الحال أن وسائل الدفع المتداوله زادت زيادة كبيرة؛ لأن كان فيه انفاق حكومى متزايد. وسائل الدفع زادت بـ ٨٠٪ فى الخطة الخمسية الأولى، فى الوقت اللى زاد فيه الإنتاج أو الدخل بحوالى ٣٧٪. هو مفروض إن علشان يحصل أى تضخم أو انكماش، أن وسائل الدفع تزيد تقريبا بنفس نسبة الزيادة فى الإنتاج أو الدخل.

كان هدف الخطة الخمسية الأولى أن وسائل الدفع تزيد بحوالى ٣٧ أو ٤٠٪ تقريبا، ولكنها زادت بحوالى ٨٠٪.

المشكلة الثانية اللى واجهتنا فى الخطة الخمسية الأولى ومازالت تواجهنا حتى الآن هى مشكله العجز فى الميزان الحسابى..

العجز فى الميزان الحسابى، ويشمل الميزان التجارى الميزان السلعى وميزان الخدمات المنظورة أو ميزان الخدمات غير المنظورة؛ سجل عجز كان ٣٥ مليون جنيه فى بداية الخطة، ولكنه ارتفع فى ٦٣-٦٤ الى ١٤١ مليون، ثم أخذ ينخفض تدريجيا فبلغ فى سنة ٦٦/٦٧ .. ٧٩ مليون جنيه.

ولعل النقطة البارزة فى الخطة الخمسية الأولى وفى السنتين السادسة والسابعة، إننا لم نتخذ الإجراءات الكفيلة بضبط الانفاق العام والخاص فى حدود الموارد الحقيقية المتاحة، ويرجع ذلك الى عدة أسباب.. يعنى باننا من عرض المختصر اللى هو من أهمها:

إن الاستثمار بتاعنا كانت أهدافه طموحة، نسعى الى زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج وزيادة الدخل، النسبة المرتفعة تعوض بعض التخلف الذى كنا نعانى منه.

وبعدين صاحب تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، التحول الإشتراكى سنة ٦١ وما صاحب ذلك من زيادة الأجور وزيادة فى الباب الأول وارتفاع فى بعض تكاليف الإنتاج وزيادة بطبيعة الحال فى الاستهلاك الفردى. وصحب أيضا الخطة الخمسية الأولى التوسع الكبير فى الخدمات؛ سواء الخدمات المجانية فى التعليم أو فى الصحة أو الإسكان أو فى المواصلات.. إلخ، كانت ضرورية ليس فقط لمواجهة زيادة السكان وما تتطلبه هذه الزيادة للسكان من خدمات إضافية، ولكن لرفع مستوى الخدمة أيضا.. لرفع نسبة التعليم و لرفع نسبة المستفيدين من الخدمات الصحية.. إلخ.

سرى للغاية

وبعدين كان فيه أيضا صعوبات واجهتنا فى الطريق، يعنى الضغط الاقتصادى الخارجى اللى تعرضنا اليه فى كثير من السنوات، وصعوبة الحصول على بعض المستلزمات للإنتاج الصناعى فى بعض الأحيان؛ مما أدى الى أن الإنتاج الصناعى محققش الأهداف بتاعته.

ضعف الإنتاج الزراعى فى سنة أو سنتين يعنى الآفات الزراعية اللى أصابت المحصول.

وبعدين زيادة انفاق القوات المسلحة والمصروفات التى تكبدناها فى اليمن؛ التى أدت الى زيادة انفاق القوات المسلحة الى مستوى لم يكن مقدرا أو منتظرا عند إعداد الخطة الخمسية الأولى.

الجهاز المركزى للمحاسبات قدم الكشف بالمديونية الداخلية والخارجية، تبين منها:

إن المديونية فى يونيه سنة ٦٧ بلغت حوالى ٢٧٠٠ مليون جنيه بخلاف المديونية الخاصة بالقوات المسلحة.. الالتزامات الخاصة بالقوات المسلحة. عند تحليل هذا الرقم يؤخذ فى الاعتبار، إن فيه من الـ ٢٧٠٠ فيه حوالى ١٥٠ مليون جنيه كانت مديونية سابقة للثورة، وحوالى ١٨٦ مليون جنيه فوائد حاصلات زراعية أو قروض مترتبة على فوائد الحاصلات الزراعية، ولا تمثل فى الواقع مديونية حقيقية لأننا غير ملتزمين بسدادها أو بتحويلها الى الخارج.

وحوالى ١١٠ مليون جنيه تمثل سندات تأمين سندات تعويض سواء الإصلاح الزراعى أو غيره، و ٢٠٠ مليون جنيه تمثل اختلاف فى تقدير المديونية بين الجهات المختلفة.

فإذا استبعدنا هذه العناصر، يتبين إن المديونية أو زيادة المديونية فى خلال ١٥ سنة من ٥٢ الى ٦٧ كانت حوالى ٢١٠٠ مليون جنيه بخلاف حوالى ٥٠٠ مليون جنيه للالتزامات العسكرية.

عبد الناصر: يعنى إيه ٥٠٠ مليون جنيه؟

القيسونى: ٥٠٠ مليون جنيه اللى تستحقها القروض العسكرية.

سرى للغاية

٢١٠٠ مليون جنيه اللي هي زيادة فى المديونية للأغراض المدنية، هل تمثل وضع شاذ أو غير طبيعى؟ الوضع مزعج بالنسبة لنا، ويجدر بنا عند تحليل هذا الموضوع أن نضع فى مقابل المديونية الإعتبارات الآتية:

أولاً: إننا أممنا فى هذه الفترة كل المصالح الأجنبية.. البنوك الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية والإيطالية واليابانية والتركية، حتى المصانع الأجنبية المختلفة المزارع المتاجر منها قناة السويس.

دفعنا دين كان علينا للسودان، مقابل العملة المصرية اللي كانت متدولة فى السودان، دفعنا للسودان التعويض عن الأراضى اللي أغرقتها مياه السد العالى. وبعدين أقمنا كل الاستثمارات اللي أقيمت من ٥٢ لسنة ٦٧، وهى بتقدر بحوالى ٣٠٠٠ مليون جنيه؛ ١٥٠٠ فى الخطة الأولى، و٧٠٠ فى ٦٥/٦٦ - ٦٧/٦٦، وحوالى ٥٠٠ مليون جنيه مابين سنة ٥٧ - ٦٠، وحوالى ٣٠٠ مليون جنيه من ٥٢ لسنة ٥٦.

يعنى فيه استثمارات موجودة فعلاً أقمناها خلال الثورة بحوالى ٣٠٠٠ مليون جنيه، فيه أصول حصلنا عليها بالتأميم من الجهات الأجنبية تبلغ قيمتها يعنى مبالغ كبيرة معنديش رقمها هنا، ولكن يعنى قطعاً تزيد يمكن عن ٥٠٠ أو ٦٠٠ مليون جنيه. يعنى مقابل المديونية فيه أصول ظهرت، وأصول بتساهم فى زيادة الإنتاج وتساهم فى زيادة الدخل، ومنتظر إنها تودى الى زيادة الدخل وزيادة الإنتاج زيادة كبيرة فى السنوات المقبلة.

ولكن من جهة أخرى، فإن زيادة المديونية تمثل مشكلة حقيقية يجب إننا نواجهها؛ فالمديونية الخارجية تمثل الخطورة خصوصاً فيما يختص بالمديونية قصيرة الأجل. المديونية قصيرة الأجل هى، تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية بتمثل عبء يجب إننا نوجهه ونفكر فيه شهر بعد آخر.

المديونية الخارجية الطويلة الأجل، مرتاحة نوعاً ما والأقساط بتاعتها يعنى مرتاحة، ولكن يجب الاتفاق مع الدائنين الأجانب على إعادة جدولة المديونية سواء المديونية قصيرة الأجل أو المديونية طويلة الأجل؛ بما يتمشى مع الفائض فى الميزان الحسابى أو بما يتمشى مع مقدرتنا على السداد فى السنوات المقبلة، بحيث تكون الأقساط المستحقة فى السنين القريبة أقساط مجموعها بسيط وبعدين تتزايد بالتدريج.

سرى للغاية

المديونية الداخلية، فيه كثير من الاقتصاديين ييحبونها مسألة تقتصر على مجرد تحويل إيرادات وتحويل أصول من حائزين الى حائزين آخرين. ولكن خطورتها إنها إذا زادت عن حدها بتساعد على زيادة وسائل الدفع فى المجتمع زيادة تزيد عن زيادة الموارد؛ فإذا زادت وسائل الدفع أكثر من زيادة الموارد تسبب فى تضخم وارتفاع فى الأسعار واختفاء بعض السلع وظهور السوق السوداء.. إلخ.

النسبة المأمونة فى زيادة المديونية الداخلية، هى - كما ذكرت - إنها تكون زيادة فى المديونية أو زيادة فى وسائل الدفع متماشية مع الزيادة الحقيقية فى الدخل.. يعنى ممكن إننا نفكر فى زيادة فى المديونية الداخلية بتاع حوالى ٣٠ مليون جنيه فى السنة فى السنوات المقبلة.

ده بالنسبة للماضى يعنى..

عبد الناصر: بالنسبة للمديونية الخارجية؟

القيسونى: المديونية الخارجية: بتتقسم الى - حسب بيانات وزارة الاقتصاد والبنك المركزى - مقسمة الى:

التزامات بالعملات الحرة والتزامات ببلاد الاتفاقيات:

فالتزامات العملات الحرة اللى هى مجموعها ٥٣٣ مليون جنيه، دى أساسا:

- المؤسسات الدولية، اللى هى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والإنشاء.. حوالى ٩٠ مليون جنيه.

- الكويت، مابين قروض وودائع حوالى ١١٠ مليون جنيه.

- وبعدين ألمانيا الغربية ٨٦ مليون جنيه.

- إيطاليا ٧٣ مليون جنيه.

- الولايات المتحدة ٥٢ مليون جنيه.

- وبعدين بقية المديونية مبالغ صغيرة موزعة على الدول المختلفة.

المديونية الخارجية بالعملات الحرة هى تشمل:

الالتزامات العامة والتزامات البنك المركزى وتسهيلات الموردين والتسهيلات

المصرفية قصيرة الأجل والتزامات البنوك التجارية والتزامات الموردين. منها حاجات

قصيرة الأجل بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه، والتزامات طويلة الأجل بحوالى ٣٢٠ مليون

جنيه.

سرى للغاية

الالتزامات الرئيسية فيها اللي هي:

المؤسسات الدولية والكويت وألمانيا الغربية، يعنى ممكن ويجب العمل على إعادة جدولتها؛ بحيث إنها تنقسط على أقساط مريحة.

وفيه دلوقتى مشروع بتناقشه وزارة الاقتصاد مع صندوق النقد الدولى؛ علشان إعادة جدولة القروض بتاعة صندوق النقد الدولى، من مقتضاه إننا إذا حصلنا على مبلغ معين - يعنى حوالى ٦٠ مليون دولار - نسدده بيه الأقساط المستحقة علينا حالياً، وبعدين يؤجل هذا المبلغ أو يمكن تأجيل هذا المبلغ خمس سنوات مقبلة بحيث إننا فى الخمس سنوات الجاية مندفعش منه شىء.

الكويت، يعنى أعتقد إن من الضرورى إنه من المحتمل إننا نصل الى اتفاق معاهم بتأجيل المبلغ ده.

إيطاليا، حصل فعلاً اتفاق بإعادة جدولة المبالغ.

ألمانيا الغربية، مفيش مفاوضات حالياً ولكن فيه جس نبض من الطرفين. الالتزامات اللي هي بتاعة حسابات الاتفاقيات، إذا أخذناها على أساس قيمة السلع التى وردت فعلاً مش قيمة العقود الممضاه، يتبين إن أكبر دائن هو الاتحاد السوفيتى.. ١٧٧ مليون جنيه، طبعاً ده السد العالى من المرحلة الأولى والمرحلة الثانية منه حوالى ١٠٠ مليون جنيه. وبعدين اتفاقيات التصنيع سواء اتفاقية ٥٨ أو اتفاقية ٦٤ حوالى ٨٠ مليون جنيه.

وبعدين الدول الثانية بقى مبالغ بسيطة، يعنى ألمانيا الشرقية ٧ المجر ٤ تشيكوسلوفاكيا ١٠ الصين الشعبية ٧.. إلخ.

مجموع المديونية بحسابات الاتفاقيات، على أساس قيمة السلع التى وردت فعلاً هي ٢١٧ مليون جنيه.

إضافة الى ذلك المديونية الخاصة بالأقساط العسكرية، اللي هي برضه عرضت أو تناقش تقسيطها ما بين وقت وآخر، وتم فعلاً الاتفاق فى وقت من الأوقات على إعادة تقسيطها وفيه مبلغ كبير إنخفض ٢٠٠ مليون جنيه قبل سنتين، ولكن زادت طبعاً الالتزامات فى الفترة الأخيرة ولكن برضه الأمل كبير فى إعادة تقسيط المديونية الخاصة بالعتاد الحربى.

ده بالنسبة للوضع الحالى.

سرى للغاية

بالنسبة للمستقبل:

يعنى كانت من الأهداف الرئيسية اللي وضعناها أمامنا، إننا يجب أن نستثمر أو نقيم استثمارات فى خلال الخطة الخمسية الثالثة تساعد على استيعاب كل العمالة المستجدة، وتساعد على ارتفاع الدخل وارتفاع الإنتاج بمعدلات معقولة ومعدلات تتناسب مع زيادة السكان وتزيد عن زيادة السكان؛ بحيث إننا نسعى بعض الشئ للدول المتقدمة.

طبعاً كان من الضرورى أيضاً التفكير فى السنتين ٦٨ الى ٧٠ - اللي هما يسبقوا الخطة الثالثة - ومحاولة التغلب على الصعوبات اللي بتواجهنا فى السنتين دول، رغم إننا فى السنتين دول يجب إننا نعمل فى نفس الوقت على..
أولاً: زيادة الاستثمار.

وثانياً: على مواجهة المصروفات العسكرية التي قد تكون زيادة بعض الشئ بسبب الظروف الحالية وحتى إزالة آثار العدوان.

المقدر منا بالنسبة للمستقبل هنضطر للوصول الى صورة توازنية، ولنقادى التضخم ولمحاولة تحقيق توازن الميزان الحسابى فى السنوات الأولى من الخطة الخمسية الثالثة.

السنة الثانية والثالثة: ثم تحقيق فائض فى السنوات الأخيرة من الخطة الثالثة. يجب إننا نسعى الى زيادة نسبة المدخرات الى الدخل القومى من الـ ١٣٪ - اللي هي بنحققها دلوقتى - الى ٢٠٪ على الأقل.

المدخرات: كما ذكرت كانت أقل بكثير من الاستثمارات؛ ودا هو اللي أدى الى زيادة المديونية الداخلية وزيادة المديونية الخارجية. عشان نرتفع بالمدخرات من ١٣٪ الى ٢٠٪، يجب أننا نتخذ إجراءات مختلفة، إذا أخذنا سنة ٦٦ - ٦٧ كمثال، فطبعاً كل سنة الفرق الـ ٧٪ اللي هو بيمثل مبلغ مختلف بسبب زيادة الدخل.

ولكن إذا أخذنا سنة ٦٦/٦٧ كمثال، كان الناتج الإجمالى حوالى ٢٤٠٠ مليون جنيه؛ فالفرق بين ١٣٪ و ٢٠٪ أو ٧٪ دى تمثل ١٦٨ مليون جنيه إضافية يجب أن ندبرها لى نجعل الاستثمارات بتاعتنا ممولة تمويل غير تضخمى.

إننا اتخذنا إجراءات فى يوليو الماضى بمناسبة تعديل الميزانية فى الظروف الحالية، كان من مقتضى هذه الإجراءات أن زادت المبالغ التي يمكن اعتبارها مبالغ تساهم فى زيادة المدخرات بحوالى ١٠٠ مليون جنيه. أهم هذه الإجراءات، كانت زيادة ضريبة الأمن القومى وتخفيض الباب الأول وبعض الضرائب وبعض الزيادات فى الأسعار.

سرى للغاية

ولكن اللى حصل فى سنة ٦٧.. أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة فى الضرائب وفى الأسعار حولت لتمويل المجهود الحرى، وحول جزء منها بسيط لتمويل الاستثمارات.

ولكن إذا فرضنا أن فى السنوات المقبلة هنتطيع إننا نحافظ على كل هذه الإجراءات، ونستطيع فى الوقت ذاته أن نحول حصيلة كل هذه الإجراءات الى تمويل الاستثمارات الجديدة؛ فإننا نكون بذلك قد ارتفعنا بمعدل الادخار من ١٣٪ الى حوالى ١٧٪. ويتوقع علينا إننا نتخذ إجراءات إضافية تحقق لنا زيادة فى المدخرات حوالى ٧٠ مليون جنيه على أساس سنة ٦٦/٦٧.

فإننا عايزين بالنسبة للمستقبل عشان نصل الى تمويل غير تضخمى، إننا نحافظ على إجراءات يوليو، وإننا نحول حصيلة إجراءات يوليو الى تمويل الاستثمارات، وإننا فوق دا ودا ندبر كمان ٧٠ مليون جنيه. جايز لا نحتاج للمبالغ دى كلها أو الإجراءات دى كلها مباشرة، ولكن يجب دا يعنى يكون هدف قدامنا نصل اليه فى السنين الأولى من الخطة.. دا بالنسبة للتمويل الداخلى أو بالنسبة للمدخرات.

بالنسبة للميزان الحسابى:

الميزان الحسابى بيمثل - وهيظل يمثل - لمدة بضعة سنوات عنق الزجاجة بالنسبة لتقدم الاقتصاد فى الجمهورية العربية، حتى إذا أتاحت لنا الموارد المحلية فإن كثير من الاستثمارات لا يمكن تنفيذها إلا إذا أتاحت أيضا الموارد الخارجية؛ سواء بقروض عشان الاستثمار أو بعد كده من مواردنا من النقد الأجنبى عشان تمويل المستلزمات اللازمة لتشغيل هذه المصانع الجديدة؛ لأن كثيرا ما نقيم بعض المصانع وبعدين إذا متوفرش عندنا النقد الأجنبى بنتوقف المصانع أو بتشتغل بأقل من طاقتها. فلذلك يجب أن نعطي عناية خاصة للميزان الحسابى فى السنوات المقبلة.

إننا بنقدر برضه إذا أخذنا سنة ٦٦/٦٧ كأساس، إن العجز فى الميزان الحسابى - وبعد استبعاد التقلبات العرضية اللى ظهرت فى السنوات الأخيرة - العجز فى الميزان الحسابى حوالى ٨٧ مليون جنيه، يجب أن نتخذ من الإجراءات ما يكفل تخفيض هذا العجز ثم إزالته ثم تحقيق فائض بالتدريج.

بنقترح الاقتراحات الآتية.. يعنى الاقتراحات ناقشتها اللجنة التنفيذية:

أولا: بالنسبة للواردات الاستهلاكية: الواردات التموينية بصفة خاصة أن تكون الزيادة فى الواردات من القمح والدقيق محددة بمعدل نمو سنوى لايزيد عن ٤٪. الواردات التموينية الأخرى: بعض الواردات التموينية قد نستغنى عنها كلية زى السكر

سرى للغاية

مع زيادة الإنتاج المحلى، وبعض الواردات الأخرى زى اللحمة والبن والشاى قد يمكن معدل الزيادة فيها حوالى ١٪ أو ٢٪ بالكثير.

الواردات الوسيطة مستلزمات الإنتاج المختلفة: يقترح عدم زيادتها بأكثر من ٣٪ سنويا، وطبعا بعض الواردات الوسيطة هتقل حاجاتنا اليها نتيجة لزيادة الإنتاج المحلى منها، يعنى مثلا الأسمدة البترول.. الى آخره هتقل حاجتنا الى استيرادها. وبعدين الواردات من السلع الاستثمارية: يقترح أيضا إننا نشغل المصانع المحلية فى إنتاج السلع الاستثمارية اللازمة لنا بدلا من الاستيراد من الخارج. يعنى كانت بتحصل فى السنوات الأخيرة عملية فلتان أحيانا، وينستورد من الخارج حاجات ممكن إنتاجها محليا! يعنى من الأمثلة البارزة فى هذا الصدد.. الصنادل واللوريات والحاجات اللى هى وسائل النقل اللى استوردناها من الخارج، مع إن عندنا طاقة محلية كبيرة تستطيع إنتاج هذه الاستثمارات!

وبعدين فيه كثير من المصانع لا يمكننا إقامتها بالكامل ولكن يمكننا المساهمة فيها، مطاحن مضارب.. الى آخره. بدل من استيرادها استيراد كامل، ممكن إننا نقيم ١٠٪ ٢٠٪ ٣٠٪ أو أكثر فى بعض الأحيان ونستورد الباقي. فيجب إننا نضغط المكون الخارجى فى الاستثمار بقدر الإمكان باستخدام الطاقات المتاحة محليا.

تبقى الواردات غير المنظورة: التحويلات للسياحة وللمصرفات الدبلوماسية ولللاج بالخارج والتمثيل التجارى والتمثيل السياسى والفوائد المستحقة على القروض فى الخارج.. الى آخره. وهذه المبالغ أو هذه المصرفوات زادت فى السنوات الأخيرة زيادة كبيرة، ونجحنا هذا العام فى الحد منها بدرجة ملحوظة. ونقترح إنها لا تزيد فى السنين اللى جاية عن ٧٠ أو ٨٠ مليون جنيه فى السنة بدل من ١٠٥، هى وصلت أقصاها الى ١٠٥ مليون جنيه.. دا بند مش حيوى وممكن ضغط كثير من أقسامه.

بالنسبة للصادرات.. يقترح:

العمل على زيادة الصادرات الزراعية بنسبة ٢,٥٪ سنويا ابتداء من سنة

٦٦/٦٧.

الصادرات البترولية والمنجمية والصادرات الصناعية: يقترح ضرورة العمل على زيادتها بمعدل ٧٪ سنويا الى أن تبدأ الخطة الثالثة - يعنى سنة ٧٠ - وبعدين ١٠٪ لسنوات الخطة. دا معناه إننا عايزين نرتفع بالصادرات المنجمية والصادرات الصناعية الى الضعف تقريبا فى ٧ سنين.. يعنى من ٨٦ مليون الى حوالى ١٧٠ مليون جنيه.

بمناقشة هذه الأرقام مع المختصين فى وزارة الصناعة ووزارة البترول، تبين أنها

مهياش أرقام خيالية لكن يعنى يمكن تحقيقها.

سرى للغاية

البترو: طبعا فيه ثروة كبيرة موجودة، وبالععمل على استغلال هذه الثروة وعلى استخراجها بسرعة ممكن إننا نزود حصيلتنا من الصادرات البترولية بما يزيد عن ٤٠ مليون جنيه فى الـ ٧ سنين اللى جاية. يعنى بين النهارده وبين سنة ٧٥، يزيد تصديرنا للبترو من النصيب اللى يخصنا بعدما تحصل الشركات الأجنبية المشتركة معنا على نصيبها، بيزيد بـ ٤٠ مليون جنيه.

الصادرات الصناعية: يعنى سجلت زيادة كبيرة فى السنين اللى فاتت، وممكن إنها تزيد فى السبع سنين اللى ٤٠ مليون جنيه الأخرى، اللى مطلوبة لزيادة مجموع الصادرات الصناعية والمنجمية بـ ٧٠ أو ٨٠ مليون جنيه.

وبعدين مطلوب أيضا زيادة الصادرات الخدمية بـ ٥٪ سنويا، الصادرات الخدمية هى طبعا أساسا السياحة وقناة السويس ودى يعنى كانت بتزيد بهذا المعدل فى الماضى. معدل الزيادة فى قناة السويس يعنى هيبان بعد إعادة فتح قناة السويس، ولكن معدل الزيادة فى السياحة معتقد إن زيادته أكثر مما تحقق فى السنين السابقة؛ لأن فيه إمكانيات كبيرة للتوسع فى السياحة لم تستغل بعد الاستغلال الكافى.

وبعدين بعد دا كله بعد كل هذه الإجراءات إذا تحققت هذه الإجراءات وإذا التزمنا بهذه الأهداف، هيبان إن عندنا فى الميزان الحسابى فى السنوات الأولى من الخطة الثالثة عجز يتناقص من ٣٧ الى ١٣ مليون، وبعدين يتحول الى فائض بالتدريج ٣,٢٢ مليون.

لمواجهة هذا العجز، بيقترح النظر فى تشجيع الاستثمار العربى والأجنبى فى المجالات اللى يتفق عليها وفى حدود السياسة المرسومة للدولة، وبالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية على مدنا ببعض احتياجاتنا، وتشجيع الشركات المصرية - خصوصا شركات المقاولات - على العمل فى الخارج وعلى الحصول على بعض العطاءات الأجنبية فى الخارج.

فى صدد الكلام على الميزان الحسابى، أيضا يجدر الإشارة الى ماسبق أن أشرت اليه اللى هو، إعادة جدولة الديون الخارجية بما يتماشى مع الإمكانيات المتاحة عندنا، وبما يساعدنا على أننا نرتب ميزانا الحسابى سنة بعد أخرى بدون الضغط اليومى أو الشهرى اللى موجود عليه.

دى أهم النقط اللى عُرضت فى مجال الصورة الاقتصادية.

سرى للغاية

عُرض أيضا مسألة الإدارة.. إدارة الوحدات الإنتاجية وضرورة النظر باستمرار بتطوير الإدارة بما يساعد على الانطلاق، وبما يساعد على تحقيق أقصى الأهداف الممكنة في الإدارة.

الموضوع معروض على اللجنة التنفيذية ولسه يعنى جارى بحثه.
متشكر.

عبد الناصر: هو إحنا فى اللجنة التنفيذية ناقشنا الماضى واستمعنا الى المستقبل ولم نصل الى شىء! بالنسبة للمستقبل، فيه اقتراحات من وزراء الاقتصاد والخطة والخزانة وطبعا أى واحد آخر له حق إنه يقدم اقتراحات، كانت اتقدمت اقتراحات وتقدمت مذكرتين.

إحنا الحقيقة الجلسات الللى فاتت دى كلها قرينا المذكرتين، ولكن زى ماقلنا: كنا عايزين نعرف إيه الوضع بالنسبة للماضى؟ وما هى الحقيقة الآن؟
ودا الوضع الللى احنا وصلنا له فى آخر جلسة.

بالنسبة للمستقبل، طبعا الكلام الللى بيقوله د. قيسونى كده بيان كلام سهل! وأنا كان اعتراضى عليه إن أنا أذكر فى سنة ٦٠ إننى سمعت نفس القصة ونفس الحكاية؛ إن ميزان المدفوعات هينزل وبعدين هيتوازن وبعدين هيجيب وفر وبعدين هنزود الصادرات وهنعمل ونسوى، وبعدين طبعا محصلش حاجة من هذا الكلام!
وبعدين بالنسبة للخطة الثالثة واستثمار ٣٠٠٠ مليون جنيه الى آخر هذا الكلام!
كل دى لسه مواضيع لم تبحت ومطلوب إنهم يقدموا لنا فيها مذكرات ونشوفها حاجة.. حاجة.

فيه أى حد عايز يتكلم؟

قره: هو السيد الدكتور قيسونى دلوقتى لما عرض الموضوع، عرض على أساس تثبيت الإجراءات الللى اتخذت فى يوليو الى سنة ٧٥. وأنا شعورى إن هذا الوضع يمكن يكون مقبول لوقت محدد إن شاء الله بنصل اليه، وبعد كده فيه المطالب الداخلية أو الشعور بالنقص. فيه حاجات كتير هتضغط على الحكومة؛ بحيث إنه هيتطلب إننا لا نمشى بالمعدلات الللى ذكرها دلوقتى.. زى ماقال ١٪ أو ٢٪.

فيه بعض حاجات ونقص فى حاجات تانية، وإحنا ضغطنا خالص فى السنة الللى فاتت وضغطنا فى السنة الللى احنا فيها. أنا أول امبارح بس جالى جواب من مجلس الأمة، واحد مقدم شكوى بيقول: الحالة يعنى صعبة والحالة الداخلية غير مقبولة

سرى للغاية

من نسبة الضيق اللى موجود، وبيعترض حتى على المقررات اللى موجودة! دا يمكن تعبير عن شخص ولكن أنا ببص له للمستقبل بعد ٣ سنوات هيكون إيه الوضع؟! فأنا باعتقد إن يعنى هنيجي بعد سنتين.. ثلاثة، يجب إننا يكون لنا تقدير آخر مهواش زى المعدلات اللى أخذناها أساس السنة دى. أنا أقول: يمكن لو أخذنا السنة اللى فاتت قبل اتخاذ الإجراءات، ونيجى فى فترة بعد السننتين نرفعها بمعدل معقول يمكن تمشى. أنا متفق معاه فى القمح والدقيق، إحنا كنا عملنا دراسة وناقصة بس على التقديرات الزراعية؛ لأن دى مش موجودة عندى والأخ سيد هيبعتها لى بكره، على ضوءها ممكن نعرف الصورة الحقيقية؛ لأنها إحنا كنا عملنا لغاية سنة ٧١ فى ظروف ثابتة اختلفت النهارده.

فالتقدير، أنا شايف إنه هيبقى مرتفع عن التوقعات بتاعتنا.. بتاعة ٢٪ أو ٣٪ المستهدف إننا نحققها بصفة مستديمة. وممكن فى خلال أسبوع اللجنة نتقدم بتقدير للصورة، ومع الأخذ فى التوجيه اللى يكون موجود هل إحنا هنستمر بأوضاع القيود دى موجودة بصفة مستديمة؟ معتقدش، يعنى فيه حاجات إحنا بنعتبرها فى الظروف الحالية وماحدش يقدر يعارض فيها إنها نعتبرها إنها غير ضرورية، فى الظروف العادية مهياش غير ضرورية.. هى ضرورية. يعنى لما نيجى ناخذ الشاى، النهارده إحنا نزلناه للثلاث هل هنقدر للعشر سنين إننا ماشيين بالوضع دا؟! فيه حاجات كثيرة عملناها معتقدش إننا نقدر نستمر فى الوضع لمدة طويلة بنفس المعدلات المأخوذة على المعدل بتاع هذا العام. دا رأيى.

عبد الناصر: هو طبعا فيه نقطة يمكن د. قيسونى مقدرهاش، إن الدخل القومى نزل السنة اللى فاتت والسنة اللى قبلها. الموضوع حصل فيه مناقشة، كلام الدكتور قيسونى إن السنة اللى فاتت كان الدخل القومى نزل الى ١,٥٪ يعنى زيادة فى الدخل القومى ١,٥٪، السنة اللى قبلها ٣,٥٪، والسنة الأخيرة فى الخطة.

القيسونى: سنة ٧٤/٧٥؟

عبد الناصر: ٦٤/٦٥؟

سرى للغاية

القيسونى: كانت حوالى هو متوسط الخمس سنين كان ٦,٥٪.

عبد الناصر: يعنى فى الخطة الأولى كان المتوسط ٦,٥٪ علما إن السنة الثانية أظن كان ٣٪ السنة الأولى فى الخطة ٣,٥٪. السنة الثانية ١,٥٪، منعرفش طبعا السنة دى هيبقى إيه؟ إحنا ماشيين السنة دى يعنى بطريقة، ودا طبعا موضوع سئ جدا فى تقدير الواحد لأنه هينعكس على المستقبل! إذا كان مفيش زيادة فى الدخل إذا كان مفيش زيادة فى الإنتاج، دا بيبقى موضوع برضه إحنا لسه هنتكلم فيه. يعنى طبعا هو فيه كلام إن احنا مثلا نمسك إيدنا فى كل حاجة.. طيب وبعدين؟! ما السكان بيزيدوا والحال بيبقى على ما هو عليه بل ببسوء!

وفى رأى إن احنا بنتوسع فى الإنتاج ولازم نزود الإنتاج، ودا طبعا هيستدعى إن احنا ناخذ قروض. طبعا إذا مزودناش الإنتاج وإذا كانت الزيادة فى الدخل أو الزيادة فى الإنتاج بالشكل اللى احنا عليه دا، هنوازن الميزان الحسابى إزاي؟! قطعاً الميزان الحسابى مهواش هيتوازن وبسوء، وهنفضل نشترى بالدين زى إحنا مبنعمل!

النهارده.. بشترى القمح على سنتين وتلاتة ودا طبعا ببسوء حالنا لأن القروض - وزى ما هو بيقول - عنده ٢٠٠ مليون جنيه قروض موردين وتسهيلات ائتمانية وتسهيلات مصرفية. معنى هذا إن احنا دلوقتى بنجيب القروض عشان الأكل، وبعدين هندفع قسط السنة دى وقسط السنة الجاية وقسط السنة اللى بعدها مثلا، لكن هنجى السنة التالته بيبقى العملية بتتراكم علينا! فالموضوع الحقيقة فيه مشاكل كثير!

وبعدين النقطة الثانية: إن احنا عندنا قروض فعلا زى اللى هو اتكلم عليها - اللى هى القروض اللى مع الاتحاد السوفيتى - هل نستخدمها أو منستخدمهاش؟ القروض عندنا طويلة الأجل. الحقيقة طبعا هو كمان استعراضنا ليه وصلنا لهذه الحالة بالنسبة للمديونية الداخلية وبالنسبة للمديونية الخارجية وبالنسبة لتضخم الباب الأول وبالنسبة لتضخم الانفاق فى الخدمات؟ وكنا بنستسهل يعنى!

الحقيقة العملية فى الخطة الخمسية هى عملية الميزانية، وكثير منكم عارضوا هذا الموضوع فكان بيحصل استسهال للأمور، وكانت بتعرض حلول ومشاكل وهتمشى الميزانية، ومكانش بيبقى فيه نوع من التقدير بالنسبة للحسابات فى المستقبل! وبعدين ولو أنا أذكر فى السنين قلت لهم: هنجى يوم - بالذات بالنسبة لمصطفى خليل وبنك الاستيراد - هنجى يوم والقروض كلها هتتراكم علينا وهنقعدها علينا مبالغ كبيرة تتعبنا.

سرى للغاية

وأنا كان تقديرى الحقيقة، إن الـ system نفسه كله وصلنا الى الطريقة اللى احنا وصلنا فيها؛ لأن كان كل واحد بيعمل اللى هو عايزه وكل واحد بياخذ القرض اللى عايزه، وحتى هى عملية لم الحسابات والقروض كانت عملية السنة اللى فاتت عملية صعبة.

إحنا عايزين نعرف أولنا إيه وآخرنا إيه ومستلفين قد إيه؟

برضه موضوع المعونة الأمريكية، الحقيقة لما خدنا المعونة الأمريكية اعتبرنا إنها مستمرة على طول! فلما انقطعت المعونة الأمريكية على طول سببت لنا خلل فى الميزان الحسابى؛ لأنها كانت بتساوى حوالى ٦٠ مليون جنيه أو أكثر، فأحنا كنا توسعنا وكنا يادوبك الميزان الحسابى بالعجز؛ فأصبحت العملية دى - قطع المعونة الأمريكية - إدانا على طول زيادة فى العجز بقيمة المعونة الأمريكية.

فيه حاجة يمكن مقالهاش الدكتور قيسونى، وهى زيادة الأجور ودا أنا عايز أسأل يمكن الأخ وزير الخزانة يبقى يتكلم فيها، وهو فى الكلام إن دلوقتى زيادة الأجور بنسبة كام.. ١٣٪؟

ضيف: ٥٩ وشوية فى الخطة كلها.

عبد الناصر: سنويا زيادة كام؟

القيسونى: ١٢٪.

ضيف: بعد سنة ٦٢ ابتدت ٢٤٪، فى سنة ٦٣/٦٤ ولغاية ميزانية السنة اللى فاتت كانت الزيادة واصلة ٧٪.

عبد الناصر: طبعا بيدخل فى دا التعيينات الجديدة والعلاوات. طب ببيجى سؤال.. هل دلوقتى بنخرج كل سنة هذا العدد من الجامعة والمدارس ونسيبهم قاعدين فى الشارع منشغلش حد؟! يعنى قد يكون الأفضل إن احنا نقفل الجامعة إذا كنا مش هنشغلهم لأن بهذا بنعمل مشكلة كبيرة! طيب وإذا كنا عايزين نشغلهم، ماهو بيتقال إن احنا بنزود الأجور بنسبة من زيادة الدخل القومى، طيب إذا كانت زيادة الدخل القومى وصلت الى ١,٥٪ ويمكن السنة دى توصل الى ٥,٥٪؛ معنى هذا إن احنا مش هنقدر لا نزود أجور ولا ندى علاوات ولا نعين.. ناس دى مشكلة أيضا موجودة قدامكم.

سرى للغاية

فيه حاجة عندك يا حسن؟

زكى: لا.. هو بس نقطة صغيرة كنت أحب أضيفها، المشكلة باين زى ما سيادتك قلت دلوقتي: إنه القروض، يعنى إحنا لما بناخد قرض وبيتحول هذا القرض الى مصنع وبدى للمصنع دا مستلزماته، مفيش إشكال على القرض لأنى هقدر أخدمه. لكن المشكلة من القروض اللي بتيجى وأكلها محليا.. دا الإشكال الكبير، فأنا مفيش تقدير مضبوط لها، لكن أنا حاولت أجمع رقم تقريبا من الـ ١٢٠٠ مليون القروض اللي خدناها بدون تقدير يعنى كلناها إحنا حوالي ٢٧٠ مليون جنيه؛ جاب تسهيلات مصرفية من البنك وخذت بضاعة كلتها يعنى الحاجة استهلكت. فلما نشيل من ١٢١٦ حوالي ٢٦٠، ولما نشيل ١٨٠ مليون جنيه اللي هي قيمة قروض محسوبة إنها قروض لكن لسه مجتش؛ يبقى الصافي ٧٦٠ مليون جنيه.

لما نيجى نحسب من ٧٦٠ لو شغلت الـ ٧٦٠ مليون تشغيل اقتصادى، قطعاً تقدر تخدم نفسها. يعنى هو المشكلة فى القرض إن القرض مبيخدمش نفسه؛ يالمصنع مشغلش، يالمصنع مش اقتصادى، يالمصنع حاطط فيه ٣٠ مليون جنيه وبينتج بمليون أو نص مليون، مش قادر أصدر إنتاجه أو مش قادر أصرفه أو اقتصادياته خطأ أو مش قادر آلقى له المواد الأولية اللي لازمة له.. يعنى المشكلة الأساسية اللي لازم نركز عليها عند إعداد الخطة الجديدة.

عبد الناصر: هو طبعا فيه نقطة قالها الدكتور قيسونى أيضا فى الاجتماعات: إن احنا بنركز على الزراعة الرئيسية بالنسبة للكفاية الإنتاجية، وبدل ما نتوسع فى إصلاح الأراضى بنتوسع فى الطرق! (ضحك)

القيسونى: هو اللي كان فى المشكلة، إن معدلات السد العالى أن نستخدمها فى استصلاح أراضى جديدة، أنا اقترحت يعنى إن فى السنة اللي احنا فيها أو السننتين دول إننا نعمل ترعة النوبارية، ونساعد على تحقيق أمل كان يمكن سيادتك اتكلمت فيه من بداية الثورة.. اللي هو النقل النهري.

عبد الناصر: دا بدل إصلاح الأراضى!؟

سرى للغاية

القيسونى: بدل التوسع فى استصلاح أراضى، مثلا ١٠٠ ألف فدان نصلح فى السنتين اللى جابين مثلا بمعدل ٣٠ أو ٤٠ أو ٥٠ ألف فدان ونستخدم المياه الإضافية فى زراعة الأرز وزراعة المحاصيل الثانية، وبعدين نعمل ترعة النوبارية والنقل النهري، وبعدين بعد كده نمشى فى استصلاح الأراضى.

عبدالناصر: كل دى نقط أثيرت، لم نبت فى حاجة بالنسبة للمستقبل الكلام كله كان بالنسبة للماضى، كان فيه آراء بالنسبة للمستقبل، استنى يا عبد العزيز، بعدين أقوم أروح الاتحاد الاشتراكى! (ضحك)

الأخ وزير الخزانة تحب تقول حاجة بالنسبة للمذكرة برضه بالنسبة للأجور؛ لأن دا موضوع الحقيقة يمكن هم يفهموا فيه أكثر من إن أنا بفهم فيه.

ضيف: هو يافندم فى ضوء تحليل سريع لاحتمالات النمو اللى أنا شايفها، بتصور إن مالم نتخذ إجراءات غير عادية فيما يتعلق بتحسين موقف النقد الأجنبى بتاعنا أعتقد أننا مش هنقدر ننمو بمعدل أكثر من ٣,٥ بالكثير ٤٪، إذا يعنى توخينا التفاؤل بالنسبة للإنتاج الزراعى، ودا فى حدود الأرقام الموجودة عندى عن البترول.. البيانات اللى جت من السيد محمود يونس.

فى ضوء هذا الموقف الطويل الأجل، نتظاهر إن احنا لازم إن احنا نفكر إذا كنا عاوزين نزود الاستثمارات بتاعتنا، علشان نرفع معدات التنمية عن كده لازم نشوف هنعمل إيه فى الادخار وبالتالي فى الاستهلاك.

بتحليل يعنى سريع برضه للموقف السنة اللى جايه، باعتقد فى ضوء البيانات الموجودة بالنسبة للنقد الأجنبى من وزارة الاقتصاد، إن أقصى ما هنقدر نحققه برضه من زيادة فى الدخل مش هيزيد عن ٣,٥٪ عن السنة دى. أنا بتصور برضه بين سنة ٧٦/٦٦ وبين ٦٩/٦٨، الزيادة هتحققها ٥٪ فى السنتين اللى هى السنة دى والسنة الجاية.

طبعا هذه التقديرات يشوبها شئ من التقريب، لكن دا الموقف اللى أنا شايفه بالنسبة للسنتين.. السنة الحالية والسنة المقبلة. وظاهر إننا إذا مكناش نتخذ إجراء يتعلق بإحكام ربط زيادة فى انفاق الحكومة وربطه بالدخل القومى، هيتربط على كده إن العجز فى الميزانية هيتزايد وهينعكس أثر هذا مباشرة على الاستهلاك.

سرى للغاية

بمعنى إن هيصل زيادة فى استهلاك الأفراد بمعدلات مرتفعة مش هنقدر نواجهها فى الحقيقة، وهيتربط على كده ضغط على الأسعار، وهيصل زيادة أيضا فى الاستهلاك الحكومى، أو على الأقل حتى إذا احتفظنا بالمستوى القائم السنة دى ما بين احتياجات القوات المسلحة وبين احتياجات الجهات الأخرى فى ميزانية الخدمات، هيبقى العجز فى الميزانية بيزيد زيادة كبيرة، فى نفس الوقت هيبقى فيه ضغط فى الأسواق على السلع الاستهلاكية. بناء على هذا، كان أيضا ابتداء أو انطلاقا من الاقتراح اللى قدمه السيد د. قيسونى فى مذكرته عن ربط الزيادة فى الانفاق الجارى فى ميزانية الخدمات بالزيادة فى الدخل.

يعنى أنا شايف إن احنا نقيد الزيادة اللى جاية فى الباب الأول والباب الثانى بنسبة قدرها ٢,٨٪، فى حدود ٢,٥ يعنى ٢,٨٪ مش أكثر من كده. لو طبقنا هذا على ميزان الخدمات ورجعنا الى الباب الثانى، وقلنا: إمكانيات تخفيض الباب الثانى فى ميزان الخدمات محدودة بـ ٢ أو ٣ مليون فى أقصى تقدير فى الظروف الحالية، فظاهر إن احنا هنضطر إن احنا نتخذ إجراء بالنسبة لحجم الزيادة بنسبة الزيادة فى الباب الأول فى ميزان الخدمات.

بناء أيضا على هذا، بعتمد إن احنا مش هنقدر نزود الباب الأول فى ميزان الخدمات كله بأكثر من ١٠ مليون جنيه؛ يعنى كله على بعضه علاوات زائد تعيين خريجين، زائد تكاليف تنفيذ أى قرارات تصدر من السيد رئيس الجمهورية فيما يتعلق بالتعيينات الجاية فى أثناء العملية تكاليف حتمية لابد من مواجهتها.

طبعا هيتربط على كده إن احنا علينا نواجه مشكلة العلاوات؛ لأن يعنى القانون.. الأنظمة القائمة النهارده تفرض زيادة سنوية فى الباب الأول نتيجة العلاوات بتقدر بحوالى ١٤,٥ مليون جنيه. دا لوحده يزيد عن الزيادة اللى هنقدر نجيبها فى الباب الأول أو اللى أنا بعتمد إننا يجب نلتزم بيها، إذا أخذنا فى الاعتبار أيضا - زى ماسيادة الرئيس قال - لازم برضه سياستنا فيما يتعلق بتعيين الخريجين دى لازم نعمل حسابنا إن مش هنقدر أبدا نتراجع فيها؛ فبرضه الموضوع عايز نوع من الموازنة ونوع من معنى مراجعة موقفنا بالنسبة للعلاوات.. يعنى تقرير ما يتخذ فى هذا الشأن.

وهو يمكن كان فيه عدد من الاقتراحات أو الصور البديلة اللى قدمت فى المذكرة، وتعرض احتمالات وتباديل مختلفة لإمكانية استخدام ١٠ مليون دول..

سرى للغاية

أولاً الـ ١٠ مليون دول يعنى فى مواجهتهم، أنا فى اقتراحى بنواجه منهم أو بنجيب منهم نص مليون جنيه فى شكل تحويل وتخفيض؛ يعنى بند المكافآت التشجيعية اللى بتمنح ننقص بند المكافآت التشجيعية من ١,٥ مليون الموجودين النهارده لمليون فقط، ونستخدم النص مليون فى مواجهة الزيادة فى التعيينات أو فى العلاوات.

الصور البديلة، تتراوح ما بين إن احنا نقتصد فى العلاوة اللى بنمنحها مابين ٥٠٪ وبنخلى التعيين للخريجين فى هذه الحالة يتراوح مابين ٧٥٪ الى ٥٠٪؛ يعنى بنورى أكثر من صورة واحدة نقدر فيها نواجه الموقف فى حدود الـ ١٠,٥ مليون.

عبد الناصر: حل لنا بقى المسألة! (ضحك)

السيد: كنت هسأل أسئلة ملهاش دعوه بالمقترحات، كنت هسأل بس د. القيسونى.. لما ناخذ المسألة بوجه عام القروض اللى علينا ٢١٠٠ مليون فى الـ ١٤ سنة الأخيرة، الادخارات سمعت كان التمويل الداخلى ضعف القروض. تقريبا نستثمر ٢٠ وبندخر ١٣ مليون المدخرات، يعنى إن الاستثمارات فى مجموعها تبلغ ٦٠٠٠ مليون فى المدة الأخيرة.

القيسونى: لا.. هو الجزء من سيادتك بتكرر فى الحساب، بتكرر حاجة اللى هى القروض المحلية؛ جزء من الـ ١٣٪ المدخرات المحلية بيتخذ فى شكل قروض.. يعنى بيتكرر كمدخر وكقروض.. يعنى كل الـ ١٣٪ قروض.

السيد: عايز أقول: إذا كان استثماراتنا فى المدة دى من ٥٠٠ و ٦٠٠٠ مليون، وزاد الدخل القومى ١٢٠٠ مليون بس يبقى معامل الاستثمار عندنا من أبدأ ما يكون؛ لأنه بنسبة ١ - ٥ النهارده ودا ملوش مثيل، وإنت عارف فى الكفاية الإنتاجية دى النقطة الأساسية.

إذا كنا نستثمر ٦٠٠٠ مليون وبنحصل من النتيجة النهائية على دخل قومى زيادة ١٢٠٠ يبقى المسألة عايزة نظر كبير للكفاية الإنتاجية والإدارية. معدل استثماراتنا فى الـ ١٤ سنة الأخيرة ١ - ٥، الدخل القومى بيزيد ١ - ٥ دى بس النقطة اللى كنت عاوز استفهم منها بصرف النظر عن الإحصاءات اللى أعطيت.

سرى للغاية

والمسألة الثانية..

القيسونى: أقدرد أرد على النقطة دى سيادتك أستاذنا فى الرياضة ولكن يعنى..

السيد: بصرف النظر عن الاستثمارات العسكرية، يعنى التمويل الداخلى تلت القروض.

القيسونى: لأ.. التمويل الداخلى ١٣٪ من الاستثمارات.

السيد: أيوه ١٣٪ التمويل الداخلى ضعف القروض الخارجية.

القيسونى: الداخلى معظمة داخلى، الخارجى اللى بناخده كتسهيلات طويلة الأجل و ١٢٠٠ شاملة التسهيلات العسكرية ٧٢٨ ال ٧٥٠ اللى أنا ذكرتهم. يعنى أنا قلت: دى شاملة تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية إذا شلنا تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية..

السيد: طب لو سمحت لى بسؤال تانى بسيط.. لما يكون متوسط الدخل القومى ٦٠ جنيه للشخص هل من الممكن عمليا - بقى علشان سيادة الرئيس إن شاء الله فى سنة ٧٥ مايسمعش بقى نفس الكلام اللى سمعه سنة ٦٠ - هل ممكن إنك تاخذ مدخرات ٢٠٪ من ناس متوسط دخلهم القومى ٦٠ جنيه فى السنة وتخفضه ل ٤٨ ولأ مش ممكن عمليا؟

القيسونى: مآنا بقول: دلوقتى بناخد ١٧٪ بالإجراءات بتاعة يوليو ومع العجز فى ميزانية الخدمات بناخد، ماهو العناصر الايجابية فى المدخرات بتجيب أكثر من ٢٠٪، ولكن بيقابل العناصر الايجابية دى عجز فى ميزانية الخدمات بسبب زيادة انفاق القوات المسلحة، بسبب زيادة خفض فى بند خفض تكاليف المعيشة بترجع تاكل من الميزانية حوالى ٨٠ أو ٩٠ مليون جنيه.

إحنا إذا حققنا شئ من التوازن فى ميزانية الخدمات على طول بنرفع المعدل؛ يعنى إذا كانت ميزانية الخدمات بتاعتنا متوازنة ببقى عندنا النهارده مدخرات ٢٠٪.

سرى للغاية

عبد الناصر: هو فى الحقيقة فيه نقطة أهم من السؤال، إذا كنا استثمرنا فى الخمس سنين اللى فانت ١٥٠٠ مليون جنيه، فى الخطة الأولى أخذنا قروض داخلية وخارجية أد إيه؟

القيسونى: إحنا من ٥ سنين، إحنا عندنا ٧ سنين استثمرنا ٢٢٠٠ مليون جنيه، وابتدينا بقروض ٦٠٠ وانتهينا بقروض ٢٧٠٠ - يعنى قروض ٢١٠٠ مليون جنيه - لكن حصل فى الفترة دى من ٦٠ لـ ٦٧ فائض الحاصلات الزراعية، نشيل من ٢١٠٠ الـ ١٦٨ بتوع فائض الحاصلات الزراعية، ونشيل معظم ١١٠ بتوع التأميمات.. يعنى نشيل مثلا ٢٥٠ مليون جنيه من ٢١٠٠ يطلع..

عبد الناصر: يطلع استثمارنا ٢٥٠ مليون جنيه، يعنى إيه مبلغ الاستثمار الكامل؟

القيسونى: الاستثمار يعنى من غير القروض الاستثمار ٢٢٠٠ مليون.

عبد الناصر: الاستثمار ٢٢٠٠ والقروض ٢١٠٠ مليون ٢١٠٠ ناقص ٢٥٠ يعنى إدخرنا ٣٥٠.

القيسونى: لا.. ماهى القروض دى تشمل ٥٣٠ مليون جنيه هيئات الادخار - اللى هى يمكن هى دى النقطة الى اختلف فيها الأخ عبد العزيز - شهادات الاستثمار مثلا ٣٣ مليون، ادخار نص يوم ١٢ مليون.

عبد الناصر: يعنى بيطلع ادخار الحاجات الغير نظامية هى الـ ٣٥٠ مليون.

زكى: هم ٤٦٠ مليون، ١٤٦ تأمين ومعاش و١١٧ تأمينات اجتماعية، لو شلناهم من ٤٦٠ يبقى حوالى ٢٩٠ ادخار من الـ ١٥٠٠، والباقى ٥٦٠ قروض و٤٨٠ تمويل للعجز اللى هى قروض من دول أخرى.

عبد الناصر: يعنى هو ادخرنا التمويل بالعجز وأخذنا القروض الأجنبية ويطلع ادخارنا أد إيه يا حسن؟

زكى: ٢٩٠.

عبد الناصر: ٢٩٠ وكدا بيرجعنا الكلام لصدقى إن الادخار لا ١٣ ولا ١٧!

سرى للغاية

سليمان: يافندم دول ٧ سنين.

شقىر: اسمح لى يافندم، هو التأمينات الاجتماعية اللى هى نفسها ادخار وبعدين الفائض بتاع المشروعات ده ادخار أيضا، بالإضافة لكدا ادخار الأفراد فى البنوك زى ادخار يوم أو نص يوم.. الى آخره، ده كله ادخار. باقى نقطة فى التضخم - لأن فيه كلام كثير عليها وفيه مناقشات كثير دارت بينا وبين السيد صدقى سليمان فيها - هل كل التمويل الى التضخم بأن جه عن طريق الاقتراض من البنوك يعتبر عملية غير ادخارية ولا لأ؟ فى الواقع لما بيحصل تضخم جديد إيه اللى بيترتب على ده؟ إن الأسعار بترتفع وبالتالي إن فيه طائفة من المجتمع اللى دخلها بيزيد ببطء استهلاكها من السلع ببقل؛ فيه جزء من السلع لم يستهلك وهو ده المقصود بعملية الادخار فى النهاية.

فأيضا بالنسبة للتضخم، بيبكون التضخم اللى موضوع يمثل عملية غير ادخارية؟ لا.. فيه جزء مؤكد بيولد ادخار على المجتمع كله بنسبته ادخار إجبارى. يمكن العبء ده مش عادل فى التوزيع بتاعه؛ لأن يفرض على الطبقات الفقيرة بيخليها تتنازل عن استهلاك سلع لأن دخلها ميكفيش هذه السلع؛ ولذلك منقدرش فى تحليل العملية نقوم واخدين التمويل من البنوك ونقول إن كله عملية غير ادخارية وتبقى هى دى الصورة بالعكس.

سيادتك لو رجعت لأوروبا كلها فى القرن الـ ١٩ والدول الاشتراكية، التضخم لعب دورا هاما فى توليد ادخار إجبارى على المجتمع، ولكن التضخم اللى مشينا فيه كان قوى لدرجة إنه يخل بتوازننا إخلال كامل، ولا يحسن إنه يكون أقل من كدا بحيث يبقى بيولد الادخارات دون أن يعمل ضغط كبير.

عبد الناصر: أنا مش قصدى برضه إنى أوصل للنقطة دى بسؤالى عن التضخم أو عدم التضخم، إحنا استثمرنا ١٥٠٠ مليون فى الخطة الأولى أو ٢٠٠٠ فى السبع سنين ٢٢٠٠؛ يعنى معنى هذا إن استثمرنا ٧٠٠ مليون جنيه فى السنتين اللى فاتوا ٧٥٠ مليون جنيه ٦٥٠ فى المعدل المتوسط، أمال حصل النزول بالنسبة للعملية؟

صوت: الزراعة نقصت.

عبد الناصر: مولنا بالعجز كام من الجهاز المصرفى؟

سرى للغاية

زكى: العجز الداخلى.. فيه ٤٨٠.

عبد الناصر: وقد إيه قرض خارجى؟

زكى: ٤١٨ تقريبا.

عبد الناصر: ببقى ٩٠٠ من ١٥٠٠؛ إذا إحنا مولنا ب ٦٠٠ وده اللى بدى أوصل له.

زكى: من ال ٦٠٠ المعونة الأمريكية.

عبد الناصر: لا.. لا أنا بس بدى أوصل إحنا دفعنا أد إيه؟ على أساس هندفع فى ال ٥ سنين الجاية ٣٠٠٠ مليون جنيه.. يعنى التقدير فى الكلام اللى جايلنا إن احنا هنستثمر ٣٠٠٠ مليون جنيه إذا كنا ١٥٠٠ مليون جنيه عجز مصرفى ٤٨٠ مليون جنيه، مش كدا؟ وقرض خارجى ٤١٧ مليون جنيه، وبعدين برضه المعونة كام؟

زكى: ١٨٦.

عبد الناصر: ١٨٦ مليون جنيه ببقى كام؟

سليمان: ١٠٨٣.

عبد الناصر: ببقى ١٠٨٣ مليون جنيه. إحنا استثمرنا ١٥٠٠ ببقى فى الخمس سنين اللى احنا دفعناه حوالى ٥٠٠ مليون جنيه.

القيسونى: هو بس لو سمحتلى بملاحظة، إن جزء من الاقتراض من الجهاز المصرفى يمثل استخدام لمدخرات المجتمع.

عبد الناصر: مش تضخم يعنى؟

سرى للغاية

القيسونى: يعنى أنا بقول: إن مثلا إن إذا زدنا الافتراض من الجهاز المصرفى من ٣٧٪ فى الخطة الخمسية الأولى.. كان ده بيمثل نسبة معقولة جدا متمثلش أى تضخم. يعنى مش باين هنا مثلا إن كل ودائع بتاعت المجتمع فى البنوك، يعنى مهياش زيادة فى الودائع الادخارية والودائع الادخارية فى البنوك.. تمثل مدخرات حقيقية. دى أنا باخدها من الجهاز المصرفى بشكل اضطرارى من البنك المركزى.. فدى بتمثل ادخار حقيقى. وبعدين النقطة برضه اللي بيقول عليها الدكتور لبيب: إن ارتفاع الأسعار بيمثل نوع من الادخار، أنا لما برفع الأسعار بطريقة حتى لو بطريقة غير منظمة؛ يؤدى الى حرمان الناس من الاستهلاك كان متاح لهم وبالتالي الادخار.

وثالثا: فيه الاكتناز، يبقى فيه الناس اللي بتحط فلوسهم تحت البلاطة. أنا لما باخد من الجهاز المصرفى بيؤدى الى تسهيل أو الى سيولة هذه المبالغ المكتنزة، ففى الـ ٤٨٠ بتاعة الجهاز المصرفى فيه جزء منها بيمثل مدخرات حقيقية. أنا بقول ٣٠٪ دلوقتى والموقف مشدود، أنا باقتراح إننا ميزدش دلوقتى عن ٣٠، لكن فى الخطة الخمسية الأولى إذا كانت ٦٠٠ مليون جنيه لوسائل الدفع ٣٧٪ منها ٢٥٠ مليون جنيه.

شقىر: لا.. سيادتك لو سمحت لى، إحنا ابتدينا بالمدىونية قدرها ٢٠٠ وكسر مش كدا يافندم؟ دى من الخطة ودى سيادتك اللي عاوز أزودها لـ ٣٧٪.

القيسونى: لا.. لكل وسائل الدفع.

شقىر: آه.. كل وسائل الدفع.

عبد الناصر: ماهو كل اجتماعاتنا كدا كنا بنبحث عن الحقيقة! (ضحك)
يبقى معنى هذا إن الاستثمار السنة اللي فاتت والسنة اللي قبلها، كان أكثر من الاستثمار فى الخطة الأولى؟

القيسونى: كان أكثر من متوسط الاستثمار فى الخطة الأولى، ولكن فى بعض السنين من الخطة الأولى سنة ٦٤ مثلا، كنا واصلين لحوالى ٤٠٠ مليون. لكن فى السنتين الأخيرتين كانوا حوالى ٣٧٥ و ٣٦٥ يعنى حوالى ٧٣٠ مليون. ولكن هو اللي خفض الدخل

سرى للغاية

السنة الأخيرة أوى الإنتاج الزراعى، وإن كان الزراعة حصل معظم المحاصيل كلها
يعنى قل الدخل بتاعها.

عبد الناصر: ده السبب الأساسى؟

القيسونى: ده السبب. الصناعة زادت ولكن ليس بالمعدل الى كانت بتزيد بيه قبل كدا؛ يعنى إحنا
عندنا الأرقام حوالى ٤,٨ أو ٤,٥٪، التشييد مزادش إلا إننا هو التشييد بيزيد لما بيزيد
الاستثمار، ولكن حتى إذا فضل الاستثمار حتى ولو على مستوى على ولكن فضل
ثابت فالدخل بتاع التشييد مش هيزيد.

ياسين: وهو التشييد منخفض السنة اللي فاتت، ده السنة دي اللي انخفض كان واصل لـ
١٩٠.

عبد الناصر: على العموم لما نعمل الاجتماع الجاى، نشوف السنة اللي فاتت والسنة الأولى والسنة
التانية من الخطة. الحقيقة طالما فيه الاستثمار بهذا الشكل فالزيادات اللي حصلت فى
القطاعات المختلفة بالذات فى القطاعات الصناعية..

القيسونى: وإحنا بنرجو تقرير متابعة الخطة بتاع ٦٦/٦٧ يكون جاهز فى ١٥ يوم، يعنى الخطة -
لو سمحت سيادتك - يعنى قبل ما نطبعه نوزعه على القطاعات المختلفة عشان إذا
كان فيها أى ملاحظة.

عبد الناصر: يعنى دا ملخص الحقيقة الكلام اللي احنا اتكلمنا فيه فى اللجنة.
هو الحقيقة لسه قدامنا أسئلة عويصة مطلوب الإجابة عليها؛ وده هيستدعى إن
احنا هنستمر فى البحث من أجل الإجابة على هذه الأسئلة.
الأخ عصام بتقول لنا.

حسونة: أنا هاؤجز فى كلماتى لأقصى حد..

الموضوع الأساسى هو قانون الكسب غير المشروع، والكلمة موجزة عما حدث
فى مجلس الأمة عن القوانين الاستثنائية. قانون الكسب سيادتك فى الكلمة الافتتاحية

سرى للغاية

لمجلس الأمة وضعت مفهوم جديد، وهو شمول التطبيق لكافة العاملين فى السلطة أو فى العمل العام حتى رئيس الجمهورية.

الحقيقة على هذا المفهوم الجديد، بدأت اللجنة التشريعية - السيد النائب حسين الشافعى - الحقيقة أوسع مناقشات.. يعنى جلسات طويلة استمعت فيها اللجنة لكل وجهات النظر حتى فى فلسفة القانون ذاته، وانتهت الى مبادئ وعهد اللى بصياغتها. فى جلسة مجلس الأمة السابقة - عشان أوضح شئ من المناخ.. يعنى المحيط من القانون أو الجو النفسى أو الجو الشعبى - سئلت.. ماهى الأسباب التى تحول دون وصول القانون الى المجلس؟ وأجبت.. أن القانون انتهت صياغته وأنه سيحال فى القريب العاجل.

فالحقيقة جوابى لم يلقى قبول من المجلس وصاحب السؤال عقب وقال: أنا باشك إن القانون سيتخذ سبيله الى المجلس! وملاحظته لاقى استحسان - دهشتى - لاقى استحسان من الأعضاء!

وهو تحليلى للمسألة، إن الجماهير متوقعة من يوم كلمة سيادتكم أن يكون هذا القانون سلاح بتستخدمه فى البناء الجديد.. طبعاً مش عايز نستخدم كلمة سلاح وبتاع. لكن بعد التجهم بتاع الجبهة الاقتصادية، أداة من أدوات البناء الداخلى متصل بالبقاء اللى سيادتكم اتكلمت عنه ومتصلاً بالتلفى الشديد اللى حدث أثناء فى الكلمة.. فى قانون " من أين لك هذا؟" سيادتكم تلفت كدا وأنت بتقول فى قانون من أين لك هذا؟ والناس أيضاً. سئلت.. فى قانون من أين لك هذا؟

القانون موجود أصلاً إنما عاجز، إذا كان فيه ملجأ للعجز فى بعض القوانين فهو فى ملجأ العجز مشلول اليمين، مشلول ليه؟ مشلول من نصوص القانون.

أولاً: هو لا يستيقظ إلا يقظتين طبقاً للحكم القانونى الحالى، يقظة قبل الأوان اللى هى فى دخول الواحد الخدمة، ويقظة بعد الأوان اللى هى بعد خروج الواحد من الخدمة، وبين اليقظتين الغير مجديتين - قبل الأوان وبعد الأوان - سيات!

ثانياً: هو لا يشمل ما جد بعد بناء الدولة الجديد وبناء المجتمع الجديد؛ ما جد من تنظيمات مؤسسات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

هو ثالثاً: يعنى الحقيقة ولد ومعه كفته؛ لأن الشمول الضخم والفحص الضخم جعله مش صعب التطبيق وإنما مستحيل التطبيق.

وهو أيضاً قبل الكلمة اللى سيادتكم تفضلت وقلتها، كان يقف يعنى على استحياء ومتهيب قدام مراكز القوى أو القيادات لأن مفيش لجان لها. أنا بقول: عملاً مش قانوناً لأن القانون مطبق على الكل، إنما عملاً لما نقول بأن هو منطبق على كافة

سرى للغاية

مستويات السلطة بعدين هنجد وسيلة أو أداة أو مدخل للمحاسبة؛ يبقى عملا يقف دون المحاسبة إلا في مستويات محدودة.

دى كلمة عن القانون الحالى، كلمة رثاء يعنى للقانون الحالى قبل مانسيبه ونبندى فى القانون الجديد. هذه القيم كلها كانت قدام اللجنة وناقشتها وانتهت الى مبادئ..

المبدأ الأول: الشمول، شمول التطبيق رأسيا وأفقيا. يعنى برأسيا كافة العاملين فى السلطة أو العمل العام.. طبعا مش هدخل فى تفاصيل. وأفقيا يعنى كافة العاملين بالحكومة، فى القطاع العام، فى الاتحاد الاشتراكي، فى الاتحادات العمالية، فى المؤسسات الصحفية التابعة للاتحاد الاشتراكي.

إحنا الحقيقة وضحنا من يخضع لحكم القانون؛ بحيث إن احنا لم نترك منطقة فيها مظنة استغلال للصفة أو السلطة إلا يعنى وإحنا أدخلناها فى النطاق. إنما طبعا كان اتجاه اللجنة، إن فيه مستويات دنيا مظنة الاستغلال فيها يعنى مستبعدة وعلى هذا الأساس استبعدت.

هذا أول مبدأ.

المبدأ الثانى: إن مع هذا الشمول فى التطبيق، يجب أن نركز على المستوى اللى مظنة استغلال الصفة فيه أكبر؛ وهنا بقى ميزنا بين المبدأ بتاع القانون القائم والمشروع الجديد، وجعلنا الفحص فقط من الفئة الثانية فما فوق طبعا بالنسبة للعاملين فى القطاع الحكومى أو القطاع العام.

طبعا بالنسبة للقيادات بتاعة الاتحاد الاشتراكي سبناها لسيادتك تنظمتها، بالنسبة للجمعية التعاونية أيضا سبناها لسيادتك تنظمتها؛ لأن طبعا الصيحة اللى قيلت فى بعض المنتديات أو الاجتماعات: إن كل الجمعيات التعاونية هى أصلا عاجزة وأن المساهمين فيها أو بعض أعضاء مجلس الإدارة فيها أقل من خمس أفدنة، إننا نمد يد القانون إليهم نوع من المبالغة أو الغلو لأن مظنة استغلال السلطة هنا تافهة!

المبدأ الثالث: وهو الضمانات، خشينا - وأنا جاتلى مذكرة من المباحث العامة من ثغرة فى القانون - هل حاليا يبلغ من الصرامة أو العبوس بحيث إنه هيضعف حركة النشاط والمبادرة فى القطاع القائم على السلطة أو القطاع الخاص؟ ودى نقطة هأثيرها فيما بعد.

سرى للغاية

فإحنا وضعنا الضمانات؛ لهذا كان لابد من نقطة ضمانات بالنسبة للسيد رئيس الجمهورية والسادة نوابه وباقى القيادات السياسية اللى أصلا بتحاكم طبقا لقانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء قدام مجلس الأمة، كان قدامنا أحد حلين.. هو القانون اللى هو قانون المحاكمة ويشمل مستشارين من النقض ٦ و ٦ من أعضاء مجلس الأمة، لكن دى لجنة فحص.. لجنة تلقى فحص. فالأفضل - وهى مسألة مطروحة - الأفضل أن تكون قضائية، وكان فعلا من ضمن المبادئ اللى اتخذتها اللجنة أن تكون جميع اللجان قضائية.

الحقيقة بعد ما حددنا الفحص، وأنا طلبت إحصائيات من رئيس الجهاز المركزى للإحصاء - عشان أشوف عدد أعضاء مجالس الإدارة والمؤسسات وعدد الفئة الثانية فما فوق - وجدتها لن تزيد يعنى عن آلاف محدودة يعنى نقول ٣٠ ألف - حاجة زى كذا - بعد ما كانت مليون و ٧٠٠ ألف. والعاملين غير القوات المسلحة وغير الكادرات الخاصة اللى فيها ١٧٧ ألف.

الفحص هيكون فى المستوى اللى قلته وبالضمانات اللى أنا قلتها، ووضعنا ضمان آخر عشان متبقاش المسائل يعنى تستغل، وطبعا إحنا فى مراحل الانتقال ممكن أوى الكيد يغلب الصدق!

فقلنا: إن النيابة نفسها لايجوز أنها تبدأ التحقيق إلا بالإحالة من اللجنة، وكذلك بالنسبة للساسة ده بيروح لمجلس الأمة - ده قانون يعنى مسلم بيه - أيضا من ضمن الضمانات اللى عنينا بيها. البلاغ الكاذب، فى الحالة دى وشددنا العقوبة فيه لأن كان طبعا إحنا بعض الإخوة يضيعوا بالبلاغ الكاذب، وطبعا إحنا نوثق كقانونيين بحق الشكوى ميبليغيش حد فى البلاغ الكاذب حد يمنع الشكوى، وكذلك لا أتساهل فى عقوبة البلاغ الكاذب تزيد عن عقوبة البلاغ الكاذب العادى بحيث إن أنا لا أشجع؛ فإحنا عملنا لها عقوبة خاصة تزيد عن عقوبة البلاغ الكاذب العادى.

بالنسبة لإيه هو الكسب غير المشروع؟ هو قانون يمكن بيستوقف النظر فى تكليفه وقانون إحنا مبتدعناش، ولكن مع ذلك هو خارج عن القواعد العامة؛ ولذلك كان بيقول المصرى القديم يستغل وظيفته لنفسه أنا أقول: لنفسه أو لغيره. طبعا ده فى قانون العقوبات كده، كان فيه نقص يعنى لحقناها يعنى، وبعدين بيتواطأ مع المستغل ماشية.

هى دى النقطة الثالثة: اللى هى السمة الأساسية ملامح الوجهة الأساسية للقانون، وهو اللى بيعجز عن إثبات أى زيادة فى الدخل. دى طبعا خدت مناقشة طويلة من اللجنة، وقالوا عليها طبعا: إن دى مصادرة لحق الملكية، مصادرة لبعض المبادئ

سرى للغاية

إن الحيازة فى المال ثبتت ملكيته، إنما الحقيقة الكلام ده من قبل ٥٢ والقانون الفرنساوى أخذ بها.

إحنا على العموم وبعد ما لاحظنا هذا، وضعنا نص أكثر إحكاما من النص الحالى، وهو: "إن كل زيادة لا تتناسب مع موارد الشخص ويعجز عن إثبات مصدرها". فيه طبعا قواعد أخرى متصلة بأحكام تفصيلية انقضاء الدعوى مثلا، إحنا قلنا: بتنقضى بعد سنتين من الوفاة أو من انتهاء الخدمة علشان متبقاش سيف مسلط إجراءات تشجيع كشف الجريمة.. الى آخر ما صورناه. إذا تفضلتم سيادتكم أنا مستعد لأى مناقشة.

وشكرا.

بس أنا ملتزم قدام مجلس الأمة - التزمت طبعا كفضولى - لأن أنا مكنتش أقدر أتكلم باسم الحكومة فالتزمتنا إن احنا نقدم هذا المشروع قبل منتصف فبراير. فإذا تفضلتم بالموافقة يبقى سيادتكم يعنى ممكن يعلن إن المجلس يوافق عليه، ويعلن أيضا إن سيادتكم تفضلت وأحلته الى مجلس الأمة.

ده الموضوع الأولانى.

شكرا.

عبد الناصر: حد عنده حاجة؟

جمعة: عندى سؤال واحد.. هل الشكاوى المجهولة هتعتبر شكاوى ولا لا؟ وهتتظر فيها اللجان ولا لا؟

حسونة: هى الشكاوى عامة بتشوفها اللجان، ومينقدرش نميز بين شكاوى مجهولة وشكاوى غير مجهولة فى أى جهة فحص. إنما طبعا اللجنة زى أى جهة يعنى فيها من حسن التقدير ما يمنعها من إنها تعتبر الشكاوى المجهولة أساس للبحث.

جمعة: طب ما هو سيادتكم بتقول: إن البلاغ الكاذب أو هنا زودت العقوبة للبلاغ الكاذب، معنى زيادة العقوبة إن هناك شخص معين، فمعنى شخص معين إن لازم يكون فيه شخص.

سرى للغاية

حسونة: الشكوى المجهولة لا أستطيع إن أنا أعالجها إطلاقاً إلا بحسن تقدير جهة الاستقبال، لا يمكن إننى أقول هنا مثلاً فى القانون إن الشكوى المجهولة بتجيبلى جثة بتجيبلى جناية قتل بتجيبلى شئ يعنى، لكن إحنا فى التنظيم الحكومى أو فى التنظيم الإدارى داخل الدولة أو فى طبعا تقدير النيابة وتقدير اللجان، الشكوى المجهولة طبعا ميلتفتش إليها إلا حيث يبدو إن فيه جدية شديدة يعنى.

جمعة: واللى أنا أخشى منه فى هذه الفترة بالذات، إن يؤدى القانون الى تشكيك فى كثير من القيادات الموجودة أو تشنيع عليهم، ونبص نلقى كل الناس نازلة فى كلام أو بيشنعوا أو ببشككوا وينهال سيل من هذه الشكاوى. الحقيقة دى عايزة عيار مضبوط ولا هنلقى المجتمع كله متفتت وكل واحد ببشكك فى التانى!

حسونة: هو أنا وياك فى التوفيق فى..

عبد الناصر: بس هو دا اللى ماشى دلوقتى يعنى أنا بالنسبة الى هذا السيل موجود!

جمعة: سيادتك لو دخلت على اللجان وكانت اللجان تنظر هيبقى الموقف غريب شوية.

حسونة: يمكن سيادتك فيه كثير من الإجراءات والتفصيلات سايبينها للقرار اللى يصدر من السيد رئيس الجمهورية، ولهذا لأن هو موجود لأن فى سنة ٥٢ إنتو عملتوا هذا، وقلتم: إن رئيس الوزراء يقدم لسكرتير الحكومة، ومش عارف مين الجيش يقدم لكاتم أسرار.. يعنى فيه تنظيم، وإحنا هنعمل تنظيم قد يمكن أن يتلافى هذا العيب اللى قاله الأخ شعراوى فى هذه النقطة فى التنظيم اللى السيد رئيس الجمهورية..

رفعت: أسأل.. من هم المقصودين بأعضاء الاتحاد الاشتراكى؟ وفيه برضه حاجة تانية ما هو موقف أى شخص خارج الحكومة أو القطاع العام إذا سهل عملية لشخص داخل الحكومة أو القطاع العام؟

حسونة: بالنسبة للسؤال الأول، إحنا قايلين هرجع للنص نفسه.. أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى. طبعا دى حاجة أعلى قمة وأعضاء تشكيلاته القيادية التى يصدر

سرى للغاية

بتعيينها قرار من السيد رئيس الجمهورية؛ لأن أنا ماستطعش إطلاقا إن أنا أنزل لعضو لجنة العشرين.. مستحيلة!

عبد الناصر: هو الحقيقة إن كل مايزيد العدد كل ما القانون مايموت.

حسونة: تانى هيموت.

عبد الناصر: كل ما يقل العدد يبقى القانون قابل للتطبيق.

حسونة: الحقيقة فى السؤال التانى، المتواطئ منصوص عليه ماهو زى الفاعل.. يعنى هو طبقا للقواعد فى القانون الجنائى ياشريك يفاعل حتى لو مش نفس النص يبقى نفس العقوبة. بالنسبة للسؤال التانى لو أذنتلى، من وقت طويل وكان فيه اقتراح فعلا تقدم أمام اللجنة، وهو هل يطبق.. هل يمتد يعنى التطبيق الى فئات زى التجار يعنى؟ فكان الإجماع - رغم أننا استمعنا طويلا الى وجهات النظر - فكان الإجماع إن العواقب السيئة ستزيد، وخصوصا أنا مقداميش الأدوات القانونية اللى بتمنع الاستغلال فى القوانين العادية. يعنى هنلاقى فيه قانون العقوبات قانون المخدرات، هنلاقى فيه قوانين النقل هنلاقى أدوات كثيرة جدا، والمهم أن يسود القانون. ويمكن أروع مافى هذا القانون، هو الإحساس العام بتساوى الكل أمام المسؤولية فى هذا القانون وإنه سهل التطبيق وفيه الضمانات الكافية.

صوت: هو فيه وظائف بيتاح لها الفرصة فى أن يكون لها، رغم إنها مش من الدرجة الثانية فما فوق الاتصال، ويمكن أن يتحقق لهم كسب غير مشروع.

حسونة: برضه هذه الملاحظة توقعناها، ولأنها متوقعة من ٥١ ومن القوانين اللى بعد الحرب العالمية. القانون ده ولد فى حضن وزارة الخزانة أو الاقتصاد.. معرفش التصدير والاستيراد ده كان فين؟ المالية زمان يعنى بعد الحرب العالمية الثانية، ففيه فعلا ناس بتشتغل فى الاستيراد فأعطينا للسيد رئيس الجمهورية أن يدخل بعض الطوائف الدون المستوى اللى احنا قلناه، إذا كان لها صلة بالعمل فيه مظنة الاستغلال.

سرى للغاية

النقطة الثانية الحقيقة: أولاً: أحب أن أقول كلمة شكر بسيطة خالص ويمكن كانت بداية للاتجاهات اللى بتجيش الموجودة الآن فى مجلس الأمة، وهى قضية انحراف يعنى أو قضية تعذيب.

الحقيقة أنا أمام السيد رئيس الجمهورية، وأبلغت بجواب سيادتك وكان وقعها وصددها طيب جداً، وعلامة على أنه لم يصبح عوائق الآن ضد سيادة القانون، وعلامة أيضاً على أن أجهزة الأمن - مع تقديري لها - الأعلى منها والأقوى هو أمان الشعب وأمن المواطن.

الحقيقة العملية التى تلت هذا أعقبته مباشرة وأذيعت، وهى وقف عمل قانون الأحكام العسكرية بالنسبة للمدنيين؛ أعطت - طبعاً بعد الجانب الاقتصادى فيه جانب إحنا كله تفاؤل - أعطت أمل قوى جداً.

القيسونى: إحنا متفائلين برضه.

حسونة: ماهو إنتو ابتديتوا عابسين وانتهيتوا متفائلين (ضحك)! أعطت أمل قوى، ويمكن فيه نقطة كنت كلمت الفريق محمد فوزى فيها متصلة بالموضوع، وهو حق الشرطة العسكرية أو المباحث العسكرية. قال: إنها اتلغت فى الضبطية القضائية؛ وده كان قانون قديم أيضاً محدش ملتفت اليه من سنة ٥٣. والسيد الفريق وافقنى على نفس الحكمة، وقال: أنا رأيى قديم إن الشرطة العسكرية هى الجيش، والجيش لا يصح أن يصطدم أو أن يواجه فى مهمات أمن مع المواطنين.

إذا تفضلت سيادتك بالموافقة على هذا، طبعاً دى مكلمة علشان متبقاش محل بحث تانى فى مجلس الأمة، مكلمة لنفس الإجراءات اللى اتخذت سيادتك؛ وهو وقف أعمال قانون الأحكام العسكرية للمدنيين، وأيضاً فيعنى قصر السلطة أو صفة الضبطية القضائية بالنسبة لضباط الشرطة العسكرية على القضايا العسكرية.

عبد الناصر: أنت كلمتى إمبراح! (ضحك)

حسونة: فى مجلس الأمة، الحقيقة الموضوع الحالى لا يقل أهمية فى البناء الداخلى عن الموضوع الاقتصادى والموضوع السياسى هو كله الحقيقة بيتكامل. فالمجلس الآن، لاحظت إن فيه جو ساخن ومتهلف إنه يفعل شيئاً من أجل أمن المواطنين فى المرحلة اللى حضرتك وصفتها إحنا بنراجع نفسنا ولا نتراجع.

سرى للغاية

الحقيقة لما طلب منى كحكومة أن أتحدث، برضه مكانش عندى إطلاقا يعنى ذخيرة أستطيع إن أنا استخدمها فى العملية، إنما اتجاهات سيادتكم فى الجلسات السابقة واتجاهات الحكومة والإحساس العام بالشعور الللى بين الناس، قلت لهم وأعطتهم كامل التقدير للمبادرة بتاعتهم، قلت لهم: إن احنا فى خدمتكم وإن احنا هنلتقى معاكم فى الاجتماعات الللى إنتو عاوزينها، وإن احنا هنضع يعنى خبرتنا فى خدمة اللجنة وخدمة المجلس.

وطبعا هذه النقطة أنا لم أكن مفوضا فيها يعنى تلمست إن ده هو الصواب. إذا كان فيه أى حاجة أنا، فعلا فى الوقت الحالى إذا كنت طلبت ألا ينشر شئ على اسمى.. على لسانى فى هذا الموضوع؛ علشان أديهم هم كامل الحق فى أن يتحملوا مايطنوه ومتحملوهش المسئولية من قبل.. فى المجلس من قبل. وإذا كان فيه توجيه فى هذا بالنسبة للمجلس أو الإخوة الأعضاء طبعا مستعد أن أحمله.

عبد الناصر: بالنسبة لهذا الموضوع، هم رؤساء اللجان اتصلوا وقالوا يعنى إنهم فكروا فى كذا، وطبعا بعد ما انتشر موضوع ده بتاع قضية الشراوى وقانون المحكمة العسكرية، فهم دخلوا فى الموضوع. وأنا كان ردى إن يعنى بيتأدبوا، وفعلا فى رأى إن مراجعة هذه القوانين وتطبيقها بحيث نضمن حاجتين: أمن المواطن وأمن الوطن فى نفس الوقت. وبلغت أنور واتقدموا هم بالموضوع، والحقيقة إن العملية أحسن من إن يطلع واحد هلفوت تبص تلاقيه طلع وقف اتكلم وبتاع. فهم كانوا بيقلوا: إنهم شايفين إن تنظيم العملية بدل ماشافوا المواضيع نزلت فى الجرايد، ومجلس الأمة قاعد مبيتدخلش فى شئ! والناس وكلامهم بكلامهم فى البلد؛ فالحقيقة إنى وافقت إنهم يمشوا فى هذا الموضوع.

الطبيعى إن فيه قواعد عامة موجودة، قانون الطوارئ معروف يعنى فطالما إن قانون الطوارئ موجود فبتكون العملية الحقيقية يمكن عملية التظلم عمليات مش فاهم إيه.. الللى هى عمليات الللى بتضمن للفرد إنسانيته وحقه كمواطن.

بالنسبة لإلغاء قانون الطوارئ، الحقيقة يعنى إحنا لما عملنا القانون ١١٩ مكانش الغرض منه الحقيقة التطبيق، ولكن الغرض منه الناس الللى بينطبق عليهم بيحسوا إنهم مهددين بالاعتقال. والواحد بيدى مثل على هذا أيام إبراهيم عبد الهادى وأيام الأحكام العرفية، وأنا حقق معايا إبراهيم عبد الهادى شخصيا وكان فيه قانون الأحكام العرفية، وإحنا وقفنا نشاطنا كله وحددنا إن احنا نبدأ نشاطنا يوم إلغاء قانون

سرى للغاية

الأحكام العرفية. وفعلا اليوم اللى اتلغى فيه قانون الأحكام العرفية، ابتدينا على طول فى نفس اليوم هذا المشوار.

إذاً فهو القانون فى حد ذاته رادع، فهل هنستمر فى القانون على طول؟ ممكن نقعد لغاية مانبنى التحول الاشتراكى والتحول الاجتماعى، فيعنى ممكن الواحد يصمم إننا نفضل قاعدين أو ننظم نفسنا ونلغى قانون الطوارئ ونحدد فئة من الناس يبقى عليها قانون مشابه لقانون الطوارئ.

العملية الحقيقة فى قانون ١١٩، كانت أساسا بالنسبة للإخوان المسلمين وبالنسبة للشيوعيين لأن هما دول الفتنتين اللى كانوا تاعبيننا من أول الثورة. فئة الإخوان المسلمين بالعمل الإرهابى، فئة الشيوعيين بالنسبة للمنشورات والعمل التنظيمى اللى كان بيألب الناس.

جينا فى سنة ٦٤، وأفرجنا عن كل الناس.. الشيوعيين والإخوان المسلمين كلهم ومرجعش حد المعتقل لغاية القضية بتاعت الإخوان المسلمين فى سنة ٦٥.

الموضوع دلوقتى أما نلغى القانون، ماهو قدامنا يإما.. يانخلى قانون الطوارئ يابعد انتهاء آثار العدوان بنلغى قانون الطوارئ، ولكن يكون هناك قانون يضمن لينا الحقيقة؛ لأن موضوع العملية مثلا بتاعت سنة ٦٥ بالإجراءات العادية.

فإحنا فعلا تعدينا ١١٩ ودخلنا مجلس الأمة، وأدخلنا تعديل على ١١٩ وهم فى مجلس الأمة دخلوا هذا التعديل؛ لأن احنا تجاوزنا مكانش فيه قانون طوارئ كان فيه القانون ١١٩ وكان فيه سباق بينا وبين الإخوان المسلمين فى عملية المسك أو هم كانوا بيقوموا بعمليات. تجاوزنا الـ ١١٩ عشان كدا.. عشان ميحصلش طعن دخلنا تعديل على ١١٩.

يايستمر قانون الطوارئ على طول ياهنلغى قانون الطوارئ، ولكن لازم يكون هناك قانون هو رادع للفئات اللى اشتغلت بنشاط مضاد فى الماضى إنها متشتغلش بنشاط مضاد.

بعدين الحقيقة يمكن هذا الكلام تولد من اللجنة التحضيرية، ونذكر الكلام اللى هو العزل السياسى والعزل الاجتماعى.

حسونة: هو لو أذنت لى سيادتكم، طبعا أعضاء اللجنة التى تشكلت فى مجلس الأمة ببيحثوا الآن، وأنا فى الجلسة الأولى والثانية هشوف يعنى مدى الآفاق اللى هم عاوزين يصلوا إليها.

سرى للغاية

وبعدين طبعا هو فيه نقطتين أساسيتين: الوضع الحالى الى أن يزول آثار العدوان.. ده وضع طبعا له مقتضياته، وبعدين الدولة بعد أن يزول آثار العدوان. وأعتقد إن سيادتكم طبعا توافقتى، على إن بعد إزالة آثار العدوان يجب الناس باسم مجلس الأمة - على لسان مجلس الأمة - يفهموا إيه الضمانات اللى هتوضع ضد أى انحرافات فى التطبيق من أى جهة أمن أو مراكز قوى أو من أى سلطة معينة. شكرا.

ف. فوزى: فيه ناحية خاصة بالنسبة لهذا الموضوع وتعتبر مكانية، نتيجة لوجود الوضع الشاذ فى منطقة القنال ولو مؤقتا ولو لغاية زوال هذا الموضوع المكانى، أفضل بقاء تقييد الحريات فى هذا المكان بصفة خاصة. بعض إجراءات عسكرية اليوم بتحتم على القائد بيتدخل فى حرية المواطن؛ بيمنعه من السير ليلا بين قرية لقرية فى نطاق الدفاع الأول الموجود فى منطقة القنال. يعتبر هذا جزء من تقييد الحرية بالنسبة للمواطن فى هذا المكان فقط، فلو منطقة القنال أخذت صفة زمانية لغاية مايزول الوضع الحالى يبقى ده تجاوب مع الحالة اللى احنا فيها دلوقتى.

حسونة: لو سمحت لى سيادتكم، ماهو حقا فى قانون الطوارئ موجود وسيادتكم فوضت فيه المحافظين بس بحدود؛ لأن سيادتكم فى عهد السيد صدقى سليمان إحنا كمان طلبنا التفويض بالنسبة لكافة المحافظين، وسيادتكم قلت: لأ.. كفاية بعض المحافظين وممكن التفويض للقادة. هى موجودة.

ف. فوزى: وبالنسبة لقانون ٨٤ سنة ٥٣ اللى بيعطى سلطة الضبطية القضائية للجان الشرطة العسكرية، لو استبقى فى منطقة القناة التزايد يكون ده عامل مؤقت فقط مع موافقتى على المبدأ العام فى زواله. وهو القانون صدر فعلا وزود فيه كلمة أعطى للقيادة العامة للقوات المسلحة حق التوجيه المكانى والزمنى والنوعى؛ وعلى ذلك فصدور أوامر النهارده للشرطة العسكرية فى سلب هذه السلطة منهم والموجودة فى القانون وقصرها على منطقة القنال فقط. شكرا.

سرى للغاية

عبد الناصر: طب بالنسبة للنقطتين اللتي حصل كلام عليهم فى مجلس الأمة، وهو موضوع الجمع بين المرتب والمعاش وموضوع شقق الحراسة والعمليات بهذا الشكل. ويرضه إن حصل تساؤل فى نوفمبر فى هذه المواضيع ومحصلش نتيجة، وإحنا كنا اتكلمنا هنا فى جلسة من الجلسات وفوضنا اللجنة التشريعية.

الشافعى: هو بالنسبة للموضوع الخاص بالجمع بين المرتب والمعاش بناء على توجيه المجلس، نوقش الموضوع بالتفصيل فى اللجنة وانتهينا الى أن المبادئ اللتي حددها رئيس الوزراء هنا، وعرضناه عرض مبدئى إن احنا وضعناه موضع نقاش تفصيلى بحيث إنها قابلة التنفيذ، وانتهى فى النهاية الى مشروع فيه كل المبادئ الخاصة.

عبد الناصر: إدينا فكرة برضه.

الشافعى: يعنى إحنا برضه حاطين إن المبدأ الأساسى هو المرجع الأول والأخير بالنسبة لأى شخص يشغل الوظيفة، إذا كان عنده معاش فمرتب الوظيفة وامتيازاتها هى اللتي بتحكم أى نوع من الجمع، فلن يكون فى الوظيفة أى جمع إلا فى حدود ما تتحملة الوظيفة فعلا اللتي بيتعين فيها الشخص.

ولذلك يمكن المادة الأولى من القانون فيها: "يعمل بالقواعد المرفقة بشأن الجمع بين المكافأة أو المرتب المقرر للوظيفة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها، ويلغى كل حكم يخالف هذه القواعد".

المادة الثانية: "يعاد النظر فى القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية الصادرة على خلاف القواعد المرفقة، وتعديل بما يتفق مع هذه القواعد خلال فترة تنتهى فى آخر يونيو سنة ٦٨ وإلا اعتبرت لاغية بانقضاء هذه الفترة".

المادة الثالثة: "ينشر هذا القرار".

القواعد الإدارية هى:

"لا يجوز الجمع بين المعاش وبين المكافأة أو المرتب المقرر للوظيفة إذا أعيد تعيين صاحب المعاش، يقل السن عن الستين فينتفع بأحد قوانين المعاش المدنية أو العسكرية أو بنظام الشئون الاجتماعية فى الحكومة أو فى احدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها. يمنح المرتب المقرر للوظيفة اللتي عين بها طبقا للوائح والقوانين المعمول بها".

سرى للغاية

المادة التالية: "إذا كان المرتب السابق للخدمة يجاوز المرتب المقرر للوظيفة جاز بقرار من رئيس الوزراء الاحتفاظ بالعامل بالفرق بربط الوظيفة المعين عليها، على أن يستهلك هذا الفرد من علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي يحصل عليها. أصحاب المعاشات الذين يعينون مؤقتاً، يجوز بقرار رئيس الوزراء الترخيص الجمع بين المكافأة المقررة والمعاش، بشرط ألا تتجاوز هذه المكافأة الفرق بين المرتب الذى يتقاضاه صاحب المعاش قبل اعتزال الخدمة والمعاش المستحق لها. يقتصر الترخيص بالجمع بين المعاش والمكافأة على ذوى التخصصات والخبرات الفنية ويكون لمدة سنة واحدة وتجدد. لا يجوز الترخيص بالجمع بين المعاش والمكافأة لمن تزيد سنهم عن الخامسة والسنتين، ويستثنى من ذلك أساتذة الجامعات".

قره: أنا عرضت حالات المؤسسة العسكرية اللى اتعينوا فى مؤسسة التموين، وكان اقتراحى يبدأ العمل بالمرتب اللى بيطلع بيه وبادى له الفروق بتاع العلاوات؛ لأنه ملهوش مرتب وملهوش وظيفة. وإديت أمثلة بالكشف والفروق اللى بنترتب عليها وتعتبر مش كبيرة، ولكن إذا استمرينا بالقرار ده هيترتب عليه إن الموظف بعد ٥ سنين ياخذ جنيهه أو ٢ جنيهه زيادة عن معاشه.. ودا بيخليه مهواش يقبل إنه يعمل بالفرق الضئيل ده. فيه ٢٧ حالة وكلهم اكتسبوا خبرة لمدة ٥ سنوات وأكثر وفيه منهم اللى احنا موافقين على رأى اللجنة.

الشافعى: إعطاء الفرصة الحقيقية لحد شهر يونيو، بيدى مجال على أساس إن فى الميزانية إذا كانت دى حالات بدل مش عشان الـ ٢٧ نخل بالقاعدة الأساسية لظروف معينة، ممكن إن الوظيفة تحتل هذه الزيادة الموجودة وتبقى دى الحالة الوحيدة وتبقى الوظيفة هى الحاكمة فى هذا الموضوع.

عبد الناصر: الموضوع الثانى.

الشافعى: الموضوع الثانى.. موضوع الشقق، وفى الحقيقة هذا الموضوع هنبحنه تفصيلاً فى جلسة يوم الثلاثاء، والسيد وزير الإسكان مجهز مذكرات تفصيلية بالموضوع وعمل حصر لعدد الحالات، ولو إن هى برضه المشكلة إنها تشمل عدداً كبيراً جداً من الناس اللى فى السلطة أو قريبين من السلطة.

سرى للغاية

وإن شاء الله ننتهى الى رأى محدد ونهائى.

عبد الناصر: حد عنده أى مواضيع.

القيسونى: هو يافندم فى الجمع بين المرتب والمعاش فيه بس استفسار، لأنه قيل إن بعض أعضاء مجلس الأمة يجمعوا بين مكافأة مجلس الأمة وبين المعاش وبين المرتب، دى هيبقى الحكم فيها إيه؟

عبد الناصر: مفيش غير أنور! (ضحك)

فيه أى مواضيع؟

ضيف: سيادتك مش عارف إذا كان مجاله ولا لأ؟ بس سيادتك تذكر لما من حوالى سنة أو سنتين لما فى الخزنة اقترحنا إجراء بعض القرارات.. يعنى تأديبية خفيفة مع عدد من العاملين فى الجمارك.

وبناء عليه قد تحدد أسماء وبيانات وهذه البيانات قد تبين صحتها، وبعدين تقرر فى شأن هؤلاء العاملين إن احنا بدل ما نفضلهم أو نتخذ ضدهم إجراءات عنيفة، أن ننقلهم لأجهزة أخرى فى الدولة بعيد عن الأجهزة المالية - يعنى بعيد عن الجمارك - وتم اختيار الأماكن اللى هينقلوا اليها بمعرفة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة. النهارده لما بعننا لهذه الأجهزة عشان يخدمهم مش راضيين.. أجهزة الدولة اللى المفروض ينتقل اليهم هؤلاء الأفراد مش قابلين؛ بحجة إن التحريات عندهم وحشة قوى!

عبد الناصر: كام واحد هم؟

ضيف: ٨٨ واحد والعدد الحقيقة أكبر من كده، لكن إحنا الحقيقة تقبلنا وجهة نظر أجهزة الأمن وأجهزة المباحث والجهاز المركزى فقبلنا أى عدد عشان الجمارك يحس إن فيه عملية متابعة فى مدى أمانة ونزاهة الأفراد اللى بيشتغلوا، فتقريباً متوقفة العملية وطبعا العملية مترتب عليها إحساس من قبل الموظفين إن مفيش حساب، ونتخذ قرارات ونصدق عليها من الجهات الوزارية العليا؛ يعنى لجنة تنظيم الإدارة صدقت على القرارات وتقول ننقل ومفيش حد راضى ياخذ الموظفين دول، طب نعمل بيهم إيه يافندم؟

سرى للغاية

جمعة: أصل الموضوع ده عرض قبل كدا، وسيادتك ادبت توجيه إن كل وزارة تتحمل بعلها وتوجيه سيادتك للمجلس لما أثير موضوع الجمارك قبل كدا، فمفیش مانع إننا ناخدمهم نوديهم على الوزارات الثانية وكل وزارة تتحمل الأفراد الموجودين فيها. بناء على توجيه سيادتك، إحنا رفضنا الناس دى هو بس طرح نص القضية وساب نص القضية التانى.

ضيف: يعنى دلوقتى أنا مش عارف نعمل إيه؟! بتوع الضرايب الناس بتشتكى منهم! الجمارك الناس بتشتكى منهم! دى واجهة الحكومة قدام الناس. إذا كان ناس يكاد يكون من المؤكد أنهم غير مرغوب فيهم فيه شك إنهم مش كويسين، لو خليناهم بيقى..

عبد الناصر: ليه ميروحوش استيداع مثلاً؟

ضيف: طرحناه من سنتين.

عبد الناصر: أنا مش فاكّر الموضوع.

ضيف: من سنتين.

عبد الناصر: اقتراح اللجنة اللى بيتقال بننفذه غصب عن شعراوى! (ضحك)